منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
Egyptian Center for Economic & Social Rights
ECESR

الخطط التنموية وضحاياها:
قرى العون الغذائي حول بحيرة ناصر

الخطط التنموية وضحاياها:
قرى العون الغذائي حول بحيرة ناصر

بواسطة

creative commons

الحقوق محفوظة بموجب رخصة المشاع الإبداعي
: نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق |
الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

يتناول هذا التقرير قرى مشروع العون الغذائي حول بحيرة ناصر.

مشروع العون الغذائي هو مشروع تنموي نشأ عن اتفاقية بين الدولة المصرية ممثلة في وزارة الزراعة وبرنامج الفاو الغذائي. ويمتد المشروع لشلايتن، وشمال سيناء، والعلمين، وكفر الشيخ، ومرسى مطروح وبحيرة ناصر. وقد بدأ تنفيذ المشروع في بحيرة ناصر منذ عام 1990 إلى عام 2011 على ثلاث مراحل، لكل مرحلة مقتضياتها. ويعتمد المشروع بشكل أساسي على توطين أُسَر من الصعيد حول بحيرة ناصر، ومساندتهم لاستصلاح الأراضي حول البحيرة. لم ينفذ المشروع كما كان مخططًا له، وأخذت حالته في التدهور إلى أن تخلت الدولة عنه بالكامل. أما أهالي قرى العون، فقد كان تم نقلهم بالفعل من أراضيهم لأراضي المشروع الجرداء، وسط وعود بالتنمية وبناء القرى المثالية لهم. وبعد سنوات، اختفت التنمية والوعود والآمال، ولم يبق على أرض الواقع سوى الأهالي، يعانون نتاج فشل التجربة التنموية. والآن، لا توجد لديهم احتياجاتهم الأساسية، ولا توجد لديهم البنية التحتية اللازمة لتسيير أي حياة. هم مهددون في أراضيهم وفي مسكنهم، وفى صحتهم، بعد أن تركوا بلادهم وأمنوا لمشروع الدولة لزراعة واستصلاح الصحراء.

في هذا التقرير عرض تفصيلي للمشروع واتفاقياته ومراحل تنفيذه، ووضع قرى العون حاليًا وحقوق أهلها المهدرة.

شُكر

يتقـدم المركـز المـصري للحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة وفريـق بحـث منصـة العدالـة الاجتماعيـة بالشكر والتقديـر لما قدمـه أهـالي قـرى العـون الغـذائي حـول بحـيرة نـاصر مـن تعـاون جـاد، وإمدادنـا بـكل المعلومـات اللازمـة لإتمـام هـذا التقريـر، ومـا لاقـاه فريـق البحـث الميـداني مـن ترحـاب أثنـاء زيارتهـم.

وهـذا عهدنـا بهـم. هـذا مـا تعودنـا أن نلاقيـه مـن محبـة وأُلفـة وود وكـرم داخـل صعيـد مـصر المعـروف بـالأصالة والطيبـة وحُسـن اللقـاء، كـما نرفـع لهـم أسـمى رايـات الفخـر ونشـيد بكفاحهـم خـلال السـنوات الماضيـة عـبر المقاومـة السـلمية، ضاربـين مثـلاً نـادرًا للاتحـاد والتكافـل والانتـماء والإيمـان بالحـق في حيـاة كريمـة كـما كفلهـا لهـم الدسـتور كمواطنـين وشركاء في هـذا الوطـن.

الفهرس

المقدمة:	1
نشأة التخطيط العمراني الجديد ونشأة مشروع التوطين في مصر	1
التوطين واستصلاح الأراضي على سواحل بحيرة ناصر	5
مشروع العون	6
المنهجية	8
مراحل التوطين في مشروع العون طبقًا للاتفاقية:	9
المرحلة الأولى	9
المرحلة الثانية	11
المرحلة الثالثة	12
مراحل التوطين في المشروع كما يحكيها أهالي العون:	17
الخدمات والمرافق والبنية الأساسية في قرى العون:	23
السكن	23
الطرق والمواصلات	24
وسائل الري واستصلاح الأراضى	25
الكهرباء والطاقة	27
خدمات الاتصالات	28
الرعاية الصحية والأمومة والطفولة	29
مياه الشرب والصرف الصحي	30
التعليم	30
موقف الدولة من المشروع:	31
تخلي الدولة عن المشروع	31
تقييم المشروع	37
معاناة ومقاومة أهالي قرى العون	39
حقوق أهالي قرى العون	43
المرفقات	45

:المقدمة:

أولًا: نشأة التخطيط العمراني الجديد، وفكرة نقل العمران من شريط النيل الضيق إلى أماكن جديدة ونشأة مشروع التوطين في مصر

تبلغ مساحة جمهورية مصر العربية أكثر من مليون كيلو متر مربع، منها مساحة ضيقة على طول وادي النيل والدلتا تبلغ حوالي 34500 كيلو متر مربع. ولا شك أنه مقارنة بالمساحة الكلية لمصر فإن المساحة المزروعة تعتبر صغيرة جدًا، والتي لابد لها أن تكفي التعداد السكاني الذي يقارب الـ ٩٦مليون نسمة حسب الإحصاءات الرسمية، وبالتالي فإنه مقارنًة بالتعداد السكاني المتزايد فمساحة الأرض المزروعة تضمحل بشكل مستمر. ولهذا الأمر نتائج سلبية كثيرة، سواء من ناحية توفير فرص العمل أو من ناحية كفاية المحاصيل الزراعية لتلبية متطلبات المواطنين، وذلك وفقًا لما أقرته الرؤية التنموية الدولية للدولة المصرية. كما ذكر الكاتب تيموثى ميتشيل[1] أن تلك الصورة للنيل وكثافته السكانية قد تم تنميطها تمامًا وجعلها صورة طبيعية ومقبولة كأحد العوائق الأساسية للتنمية والتقدم في مصر، على الرغم من أن الكثافة السكانية موجودة ومقبولة تمامًا في بلاد أخرى كالصين مثلًا. إن تصدير تلك الصورة يؤدي إلى تجاهل مشكلات كثيرة كعدم المساوة في توزيع الدخل، والتهميش، والفساد، وغيرها من المشاكل المؤسسية المتعلقة بالسياسات الداخلية والعالمية. ويرى العديد من الخبراء الدوليين أن ذلك التصور بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا هما مفتاح التعامل مع مشاكل الفقر والغذاء والبطالة

1 تيموثى ميتشيل، دور الخبراء، لسنة 2002

في مصر، لكن مشروع العون يثبت كغيره من المشاريع فشل هذه الرؤية تمامًا، ويدفعنا ذلك إلى إعادة ترتيب أولوياتنا وتوجيه تفكيرنا نحو المشاكل الأساسية، كالفقر والبطالة ونقص الغذاء في مصر.

قامت الحكومة في خمسينيات القرن الماضي بالعديد من الدراسات لتحقيق هدف إعادة توزيع السكان بعيدًا عن ضفاف النيل، وتعاونت من أجل هذا مع جهات محلية ودولية، مثل (وكالة التنمية الدولية الدنماركية)[2]، لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية عن طريق: نشر وتهيئة المجال العمراني بجذب السكان في اتجاه مواقع ذات إمكانيات وموارد إقتصادية وخصائص بيئية آمنة، وإعادة توزيع السكان، والخروج من أسر الوادي الضيق والدلتا الذي استمر لآلاف السنين، وذلك من أجل حماية الأراضي الزراعية، وتعظيم الاستفادة من الموارد الاقتصادية والطبيعية التي لم يتم توظيفها بعد بشكل صحيح.

لقد قامت العديد من الدراسات بتحليل التخطيط العمراني المصري بهدف تحديد مشاكله، واتضح أن من أهم مشكلاته (ارتفاع معدلات الكثافة السكانية لدرجة التكدس في بعض المناطق - تزايد معدلات النمو العشوائي في العمران المصري - تدني المعايير البيئية بالمستقرات العمرانية - امتداد العمران على الأراضي الزراعية)، وتوصلت الدراسات لضرورة تحديد (حجم السكان المطلوب نقله من وادي النيل والدلتا - المناطق ذات الإمكانيات الاقتصادية والموارد الطبيعية التي يمكن الاعتماد عليها - المناطق الصالحة للبناء والتنمية - البنية الأساسية الداعمة لمناطق التنمية المقترحة - إمكانية ربط المناطق العمرانية الجديدة بالمناطق العمرانية الحالية).

لذا قامت الحكومة المصرية بطلب منحة من منظمة العمل الدولية، وتم عقد الاتفاق بشأن البرنامج التدريبي لتطوير مجتمعات التوطين في الأراضي الجديد، وصدر قرار جمهوري رقم 198 لسنة 1985 بمنحة تقدر بمليون وخمسة وعشرين ألفًا وأربعمائة واثنين دولار أمريكي كمرحلة أولى، وكانت اتفاقية المرحلة الثانية بقرار جمهوري رقم 133 لسنة 1988 وكانت المساهمة الدولية تقدر بمليونين وأربعة وثمانين ألفًا ومائة وواحد وثلاثين دولارًا أمريكيًا ومساهمة الحكومة المصرية تقدر بملونين وسبعمائة وثمانية وثمانين ألفًا وستمائة جنيه مصري، لذا قامت الحكومة المصرية بوضع خطة خمسية للتنمية وزيادة الإنتاج الزراعي 1983/82 - 1987/86 لمواجهة الاحتياجات الحالية للسكان، فقامت الحكومة المصرية بوضع سياسة موضوعية رئيسية تتمثل في التوسع الأفقي للرقعة الزراعية (بواسطة استصلاح أراضٍ جديدة في المناطق الصحراوية) بغرض استقرار أعداد كبيرة من الأفراد وزيادة الإنتاج الزراعي والعمالة الريفية، ولقد كان بناء السد العالي من أهم العناصر في تلك السياسة، علاوة على أنه يسمح بزيادة الأراضي المروية إلى أكثر من مليون فدان، وقد تم استصلاح نحو 1.1 مليون فدان من الأراضي الجديدة خلال سنة 1953 – 1979، وفي خلال الخطة الخمسية من سنة 1979 - 1983 تم

2 اتفاقية التعاون بين الحكومة المصرية ومنظمة العمل الدولية بقرار جمهورى رقم 133لسنة1988

استصلاح أراضي أخرى تصل إلى ستمائة وستين ألف فدان (وذلك باستعمال مياه النيل والمياه الجوفية ومياه الأمطار)، ومنذ عام 1967 حتى 1979 قامت الحكومة المصرية بتوطين نحو مائة وثمانية ألف من أسر المنتفعين في الأراضي الجديدة وفي الخطة الجديدة وضع في الاعتبار توطين ستة آلاف وثمانمائة عائلة منتفع، وسيستغل جزء من الأرض من أجل الإنتاج في بعض الصناعات الزراعية. تتبع الحكومة المصرية سياسة توزيع مزيد من الأراضي بقدر الإمكان على عائلات المنتفعين تحت نظام الملكية.

سعيًا لتنفيذ برنامج التوطين واستصلاح الأراضي، لجأت الحكومة إلى المساعدات الخارجية، خصوصًا برنامج الغذاء العالمي، الذي دعم عملية استصلاح الأراضي منذ عام 1970 بواسطة توزيع الأغذية على العمال وأسر المنتفعين، وذلك حتى يصلوا إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي. ولتحقيق المزيد من الأهداف القومية في هذا البرنامج، اشتركت منظمة العمل الدولية مع برنامج الغذاء العالمي في إرسال البعثات والمنح التي تهتم بمشاريع العون الغذائي؛ لتوطين الأراضي بالمعدمين والفقراء من المزارعين الذين لا يحوزون أراضيَ زراعية، والذين يعيشون في المناطق الريفية المكتظة بالسكان بجميع أنحاء الجمهورية. ولقد أوجدت عملية توطين الأراضي الجديدة فرصًا متعددة للعمل في الوحدات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في المجتمعات المحلية الجديدة.

ولتوفير الاحتياجات الاقتصادية للمنتفعين، أنشأت الحكومة «قطاع الخدمات التعاونية للأراضي المستصلحة» الذي اشتمل على مائة وخمسين جمعية محلية وخمس عشرة جمعية مشتركة وجهاز تعاوني قومي في عام 1979. وتضم الجمعيات المحلية ما بين ثلاثمائة إلى خمسمائة عائلة منتفع (يمتلكون مساحة من ألف إلى ألفين فدان)، بينما تشمل الجمعيات المشتركة من عشر إلى إثنتي عشرة جمعية محلية، حيث أن نمو القطاع التعاوني في الأراضي المستصلحة يواكب استمرار برامج التنمية المتكاملة. تعد الجمعيات التعاونية من أهم متطلبات المزارعين، وذلك يرجع إلى دورها المهم في: تخزين المحاصيل، وتسويقها، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتوزيع السُلَف، وتوزيع السلع بالأراضي الجديدة. وكما أن الحكومة تخطط لاستصلاح المزيد من الأراضي، فإنها تخطط لإنشاء جمعيات تعاونية أيضًا في مناطق الاستصلاح الجديدة، باعتبارها مؤسسات رئيسية للمنتفعين بتلك الأراضي.

وكانت المناطق المستهدفة من برنامج إعادة التوطين هي:

كوم أمبو - صان الحجر - الإسكندرية - مرسى مطروح -شمال سيناء - شمال البحيرة - كفر الشيخ - سيوه - الفيوم – الساحل الشمالي الشرقي والغربي - سواحل بحيرة ناصر بأسوان.

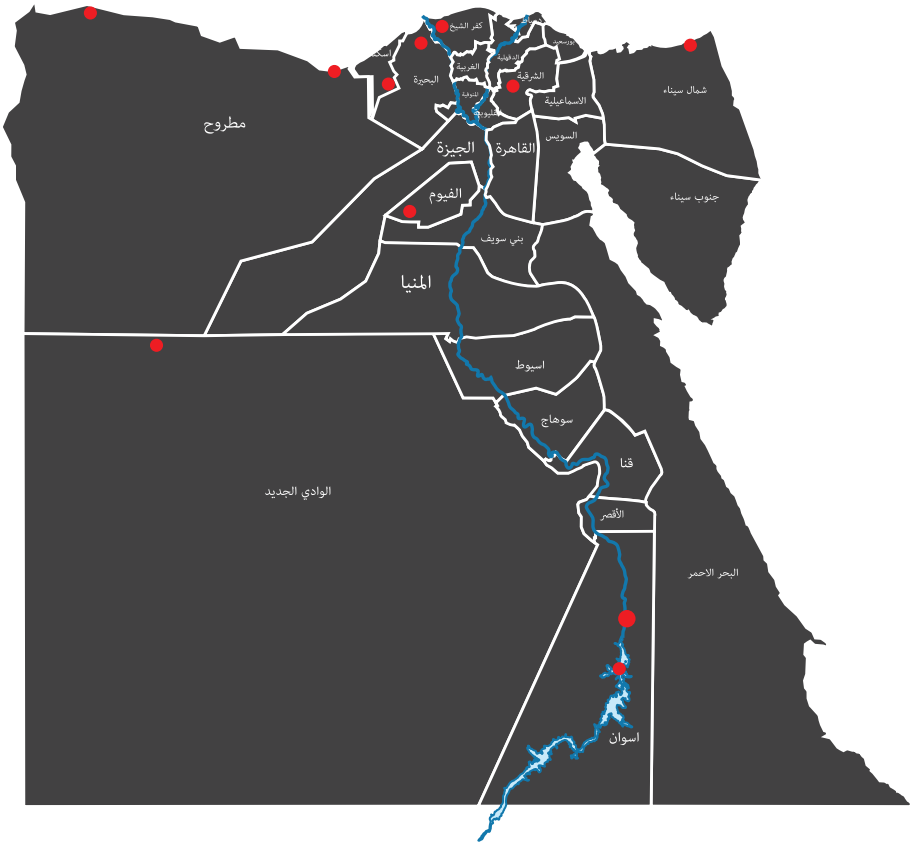
مطروح
كفر الشيخ
الغربية
البحيرة
الشرقية
الاسماعيلية
السويس
شمال سيناء
جنوب سيناء
الجيزة
القاهرة
الفيوم
بني سويف
المنيا
اسيوط
سوهاج
قنا
الأقصر
البحر الاحمر
الوادي الجديد
اسوان

ثانيًا، التوطين واستصلاح الأراضي على سواحل بحيرة ناصر:

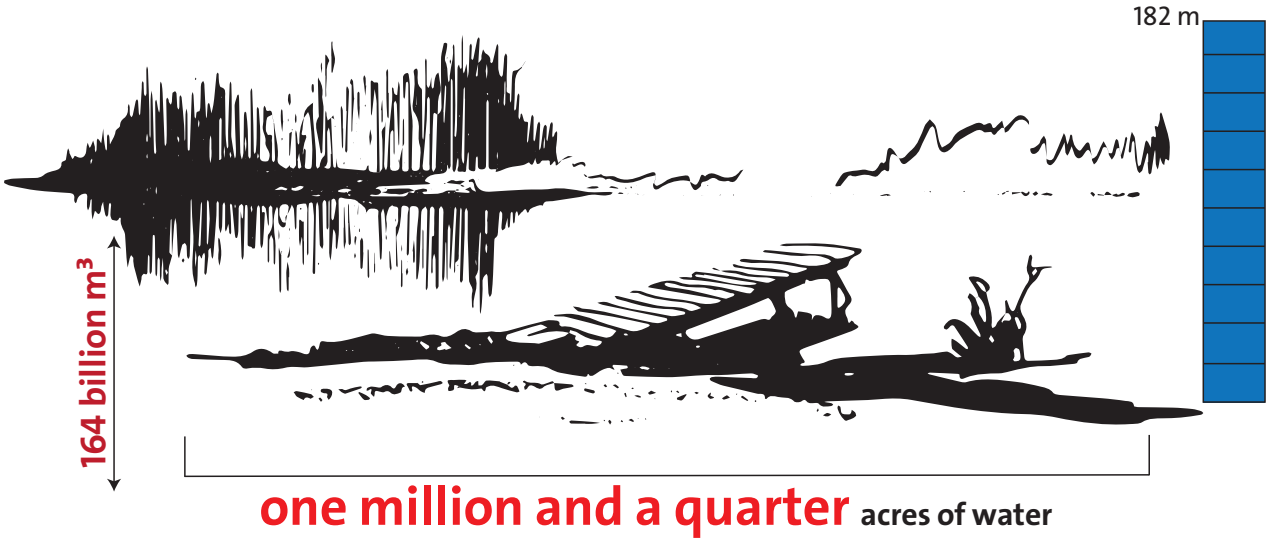

نختص بالدراسة سواحل بحيرة ناصر، التي تكونت نتيجة لإنشاء السد العالي بأسوان، منذ 1963 حتى 1965، واستمرار تخزين المياه فيه لسنوات طويلة حتى استقر المنسوب الحالي عند متوسط المائة وأربعة وسبعين مترًا فوق سطح البحر، وقد شَكَّل بذلك مسطحًا مائيًا تبلغ مساحته ثمانمائة وستة وستون ألف فدان، وتبلغ السعة القصوى للبحيرة مائة وأربعة وستون مليار متر مكعب من مياه عند أعلى منسوب، وهو مائة واثنان وثمانون مترًا فوق سطح البحر، مُشكلاً مساحة تقدر بحوالي مليون وربع فدان مائي. ويبلغ طول بحيرة ناصر من جدار السد العالي شمالاً حتى شلالات قرية دال في السودان جنوبًا نحو خمسمائة كم، منها نحو مائة وخمسين كم في السودان[3]. وتعتبر بحيرة ناصر هي الخزان المائي الدائم لمصر، والتي يتم السحب منها بشكل يومي للاستخدامات المحددة من وزارة الري والموارد المائية، في ضوء حصة مصر السنوية من مياه النيل والمقننة باتفاقيات دولية بمقدار خمسة وخمسين مليار متر مكعب ونصف، سنوياً[4].

3 خطة تنمية بحيرة ناصر ،لهيئة العامة لبحيرة ناصر2009

4 خطة تنمية بحيرة ناصر ،لهيئة العامة لبحيرة ناصر2009

ثالثًا، مشروع قرى العون الغذائي:

البدء في إنشاء قرى العون الغذائي
ببحيرة ناصر منذ عام 1990 وحتى عام 2004

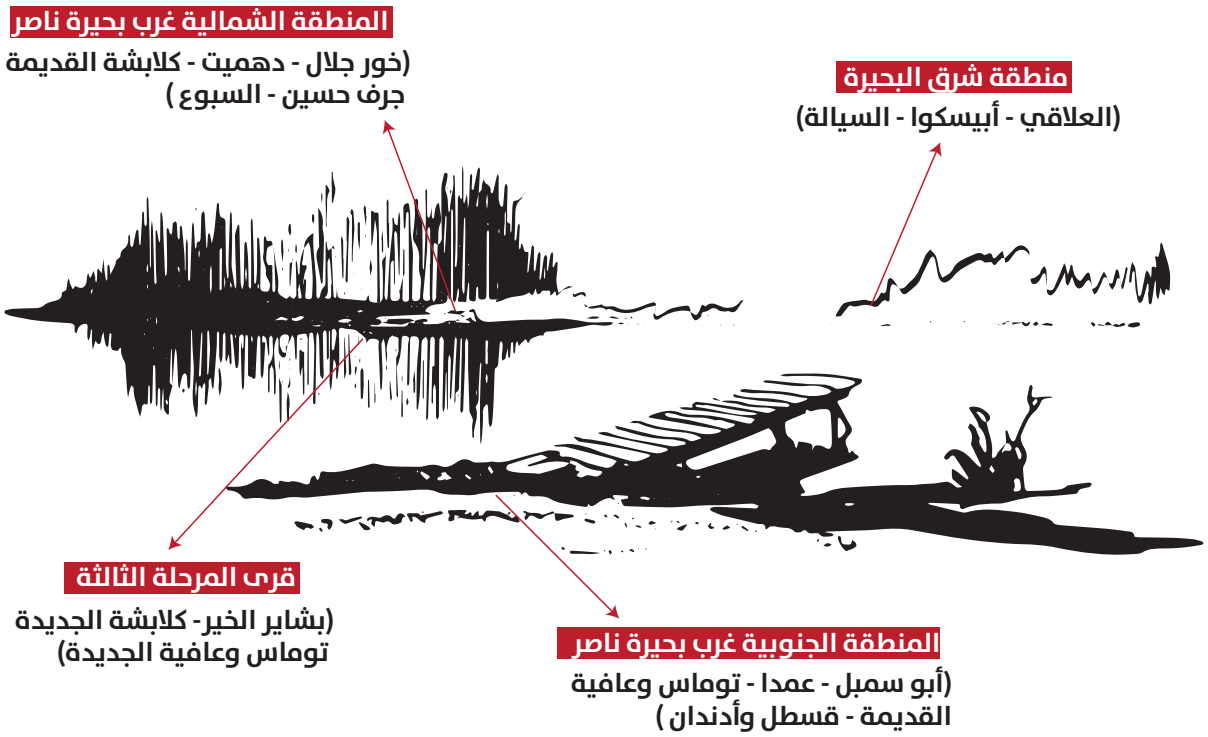

تعتبر منطقة بحيرة ناصر من أغنى المناطق في مصر، إذ تكثر بها الخيرات غير المستغلة، وكانت الحكومة قد بادرت بإجراء العديد من الدراسات لمحاولة تنمية منطقة البحيرة، واستغلال مواردها، وتوسيع الرقعة الزراعية بمصر، وتوزيع الكثافة السكانية من وادي النيل والدلتا ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وذلك من خلال دراسة التوطين حول بحيرة ناصر ذات الكثافة السكانية الضئيلة. وللاستفادة من هذه الإمكانيات، قامت الحكومة بإعداد خطة متعددة المراحل لتنمية هذه المنطقة، وتوطين نحو أربعة آلاف وخمسمائة أسرة بها كمرحلة أولي خلال الفترة (1990:1997)[5]، وثلاثة آلاف ومائة أسرة كمرحلة ثانية بالفترة (1997:2004)[6]، وأربعة آلاف وستمائة أسرة كمرحلة ثالثة[7] (2004:حتى انتهاء مشروع التوطين). في عام 2008، صدر قرار جمهوري رقم 287 لسنة 2008 بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمي لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة بحيرة ناصر (2007:2011). تعاونت الحكومة مع جهات محلية ودولية منذ بداية تنفيذ مشروع العون الغذائي عام 1990 وحتى انتهائه عام 2010، ومنها: (هيئة التعاون الدولي اليابانية (جيكا)[8] - برنامج الأغذية

5 وفقاً لاتفاقية المرحلة الأولي بقرار جمهوري رقم 476 لسنة 1988

6 وفقاً لاتفاقية المرحلة الثانية بقرار جمهوري رقم 267 لسنة 1998

7 وفقاً لاتفاقية المرحلة الثالثة بقرار جمهوري رقم 283 لسنة 2003

8 الموقع الرسمي لهيئة التعاون الدولي اليابانية (جيكا) يوضح جدول منح مشروع العون بمصر
http://www.eg.emb-japan.go.jp/e/assistance/grant_aid/grant_aid_table.htm

العالمي (فاو) التابع للأمم المتحدة[9] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[10] - حكومة دولة النرويج[11] - الاتحاد الأوروبي[12] - [13] الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) -[14] الصندوق السويسري (PBDAC) - إدارة التنميةً الألمانية (GIZ)[15] - البنك الدولي للإنشاء والتعمير - هيئة التنمية الدولية[16])، وذلك لزيادة الرقعة الزراعية، وتعزيز الأمن الغذائي بمصر، والاستفادة من موارد بحيرة ناصر، وتوطين المناطق الصحراوية الجديدة، عن طريق ترحيل السكان من الأماكن المزدحمة بالمناطق القديمة بوادي النيل والدلتا إلى المناطق الجديدة.

كانت الحكومة المصرية قد وقعت على اتفاقية أساسية مع الأمم المتحدة[17] من خلال برنامج الفاو عام 1968، وصدر قرار جمهوري رقم 476 لسنة 1988 لتوقيع الاتفاقية الخاصة بالمرحلة الأولى من التوطين، وتمت الموافقة على الاتفاقية الخاصة بالمرحلة الأولي من مجلس الشعب في جلسة[18] 31-5-1988. وصدر قرار جمهوري رقم 267 لسنة 1998 لتوقيع الاتفاقية الخاصة بالمرحلة الثانية. وصدر قرار جمهوري رقم 283 لسنة 2003 لتوقيع الاتفاقية الخاصة بالمرحلة الثالثة. وتم البدء في إنشاء قرى العون الغذائي ببحيرة ناصر منذ عام 1990 وحتى عام 2004، وهي المنطقة الشمالية غرب بحيرة ناصر، التي تشمل قرى: (خور جلال - دهميت - كلابشة القديمة - جرف حسين - السبوع)[19]، والمنطقة الجنوبية غرب بحيرة ناصر، التي تشمل: (أبو سمبل - عمدا - توماس وعافية القديمة - قسطل وأدندان)، أما في منطقة شرق البحيرة، فتشمل: (العلاقي - أبيسكوا - السيالة)[20]، وقرى المرحلة الثالثة: (بشاير الخير- كلابشة الجديدة - توماس وعافية الجديدة).

9 قرار جمهوري رقم 476 لسنة 1988، قرار جمهوري رقم 267 لسنة 1998، قرار جمهوري رقم 283 لسنة 2003

10 مذكور باتفاقية المرحلة الثالثة لمشروع العون الغذائي بالقرار الجمهوري رقم 283 لسنة 2003

11 قرار جمهوري رقم 197 لسنة 1878

12 مذكور باتفاقية المرحلة الثالثة لمشروع العون الغذائي بالقرار الجمهوري رقم 283 لسنة 2003

13 مذكور باتفاقية المرحلة الثالثة لمشروع العون الغذائي بالقرار الجمهوري رقم 283 لسنة 2003

14 مذكور باتفاقية المرحلة الثالثة لمشروع العون الغذائي بالقرار الجمهوري رقم 283 لسنة 2003

15 مذكور باتفاقية المرحلة الثالثة لمشروع العون الغذائي بالقرار الجمهوري رقم 283 لسنة 2003

16 قرار جمهوري رقم 211 لسنة 1981

17 القرار الجمهورى476 لسنة 1988

18 المصدر السابق

19 اسماء القرى المذكورة هى اسامى تلك القرى قبل التهجير النوبى

20 مرفق رقم 1 خريطة لقري العون

:المنهجية

تم إنجاز هذا التقرير بناءً على العديد من الزيارات الميدانية التي تخللتها مقابلات فردية وجماعية أجراها فريق البحث الميداني عام 2016 داخل قرى جرف حسين، وأبو دروا، والبفت، وبشاير الخير التابعين لمشروع العون الغذائي لإعادة توطين الأسر الفقيرة على شواطئ بحيرة ناصر.

أُجريت تلك المقابلات التي تم تسجيلها مع الأهالي حول الأوضاع التي مرت بها تلك القرى وفقا لرغبتهم، مع الحفاظ على حقوقهم في عدم نشر الأسماء أو أي بيانات شخصية لهم.

أُخِذ في الاعتبار أن تغطي المقابلات أغلب طبقات المجتمع بمختلف الفئات العمرية، الشيوخ، والشباب، والأطفال، والنساء، اعتمادًا على المنهج الإثنوغرافي للوصول لمعلومات تتسم بالدقة والحيادية.

نظرًا لما تتسم به البيئة في صعيد مصر من عادات وتقاليد من شأنها أن تحول دون التوغل في القرى، تم الاستعانة بأكثر من وسيط لتسهيل مهمة الدخول وإجراء المقابلات..

وكان جدول الزيارات كالتالي:

التاريخ	مدة الزيارة	عدد المقابلات
ابريل 2016	يومان	23 مقابلة
مايو 2016	4 أيام	38 مقابلة
يونيو 2016	يوم واحد	1 مقابلة
يوليو 2016	يوم واحد	1 مقابلة
أغسطس 2016	يوم واحد	1 مقابلة
سبتمبر 2016	يوم واحد	1 مقابلة
أكتوبر 2016	يوم واحد	1 مقابلة
إجمالي: 7 شهور	**11 يوم**	**66 مقابلة**

مراحل التوطين في مشروع العون طبقًا للاتفاقية:

أولًا، المرحلة الأولى:

قامت الحكومة المصرية بطلب منحة من برنامج الفاو الغذائي الذي وقعت مصر معه في سبتمبر 1968 الاتفاقية الأساسية للمساعدة في تعزيز الأمن الغذائي بمصر. وفي 1988، طلبت الحكومة المصرية معونة من برنامج الأغذية العالمي بغرض تنفيذ مشروع لتنمية الأراضي وإعادة التوطين في منطقة بحيرة ناصر (مشروع العون الغذائي رقم 3214)، وصدر قرار جمهوري رقم 476 لعام 1988 بشأن اتفاقية العون الغذائي بمنطقة البحيرة، وتم التصديق عليها في جلسة مجلس الشعب بتاريخ 31[21]-5-1989، وكان الهدف منها هو: توطين فقراء المزارعين والعاملين على قوارب الصيد (المعروفين محليًا باسم: العراقة)[22]، وإعادة توزيع السكان من خلال توطين أربعة آلاف وخمسمائة أسرة في منطقة بحيرة ناصر، وتحسين مستويات المعيشة لهذه الأسر، وتنمية الرقعة الزراعية، وتنمية الصناعة السمكية، وزيادة الإمكانيات السياحية، وتنمية قطاع التعدين.

وقد أعدت الحكومة المصرية خطة لتنمية منطقة بحيرة ناصر في إطار خطة التنمية القومية ما بين العام 1987 والعام 1992، فقامت الحكومة بتفويض وزارة التعمير والإسكان كممثل عنها للقيام بالإشراف على تنفيذ الاتفاقية، على أن تكون الوزارة هي حلقة الوصل بين الحكومة المصرية وبرنامج الفاو. وقام برنامج الفاو بتفويض مدير إدارة مشروع العون الغذائي ليكون ممثلًا عنها، ويكون هو حلقة الوصل مع ممثل الحكومة المصرية.[23]

ونَصَّت اتفاقية المرحلة الأولى على الآتي: أن يُقَسَّم المستهدفين من التوطين إلى مجموعتين:

مجموعة المزارعين: والتي تتكون من ألفين وثلاثمائة أسرة من المزارعين وعمال اليومية الزراعيين، على أن تخصص لكل أسرة خمسة أفدنة بغرض التوطين في الأراضي المرتفعة فوق خط كنتور 182 [24] بواقع أحد عشر ألف وخمسمائة فدان، على أن تُزرَع أشجار الفاكهة، بما في ذلك (نخيل البلح، والليمون، والبرتقال، والمانجو، والجوافة) بمعدل سبعين شجرة للفدان، بالإضافة إلى باقي المحاصيل في كل فدان بمنطقة البحيرة.

مجموعة العمال و«الصيادين»: هم العاملون على قوارب الصيد «العراقة»، والتي تتكون من ألفين ومائتي أسرة، على أن تخصص لكل أسرة خمسة أفدنة كحق انتفاع،

21 المرفق رقم 2

22 هم العاملين علي قوارب الصيد بأجر يومي والمعرفيين محلياً باسم العراقه

23 القرار الجمهورى 476 لسنة 1988

24 وحده قياس تستخدم للقياس من مستوي سطح البحر، وفوق خط كنتور 182ه تعني فوق مستوي سطح البحر في بحيرة ناصر وهي أقصي حد تخزيني لبحيرة ناصر في الفيضانات العالية

بواقع أحد عشر ألف فدان على طول شواطئ بحيرة ناصر في المناطق المنخفضة تحت خط كنتور 182[25].

كما ألزمت الاتفاقية الحكومة المصرية بتوفير الموظفين، ومساعدة الأسر في التوطين واستصلاح الأراضي، وإقامة المشاتل، وتوفير وسائل الري، وإتمام مشروعات البنية الأساسية، بما في ذلك توفير مياه الشرب، والمدارس، والعيادات الصحية، وإنشاء الطرق الفرعية لربط هذه القرى بالطرق الرئيسية، وتخصيص الميزانية اللازمة للمشروع. كما يقوم برنامج بتقديم معونة غذائية للأسر المتوطنة، على أن تدفع الأسر 10% من ثمن هذه الحصص الغذائية بالأسعار المحلية، حتى تعود تلك المبالغ (مليون وستمائة وثلاثة وسبعون ألفًا ومائة جنيه مصري) إلى الأسر المتوطنة في صورة خدمات، وبنية أساسية. وهذه الحصص تقدم كمساعدة للمزارعين[26]، نظرًا لأن تلك الأراضي تحتاج إلى ما يقارب الثلاث سنوات حتى تعود بربح مجزٍ لهم، لذا تقدم تلك الحصص دعمًا للمزارعين ولتشجيعهم لهم على الإنتاج.

يقول (ج.م):

«المشروع كان بيقدم خدمات عشان يراعي الناس في أول سنين التوطين، كان بيساعدهم في المواد الغذائية وكلام زى كده، عشان الأرض فقيرة وعلى ما تجيب خصوبتها يبقي ينهي المشروع معونتهم»،[27]

بالإضافة إلى تقديم مبلغ ألفي جنيه (ألف وخمسمائة كقرض، وخمسمائة كمنحة لا ترد)، وذلك لمساعدة الأسر في بناء منازل للإقامة. كما تلتزم الحكومة المصرية بدفع مبلغ مماثل للمبالغ المحصلة من قروض المنازل، ليعود على الأسر المتوطنة في صورة خدمات وبنية أساسية، على أن يتم فتح حساب بأحد البنوك التجارية، وتقسم على النحو التالي (50% تخصص لإنشاء صندوق قروض للمزارعين والصيادين - 25% تخصص للتعاونيات كرأس مال لإنشاء خدمات تعاونية - 10% تودع جانبًا للأنشطة المتعلقة بعمليات التوطين - 15% تستخدم لإقامة مراكز إنتاجية تدريبية للمرأة).

وتقدر التكلفة الإجمالية لمشروع التوطين بالمرحلة الأولى بنحو: سبعة وأربعين مليونًا وستمائة وستة وتسعين ألفًا وثلاثمائة وواحد وثلاثين دولارًا أمريكيًا [28].

25 وحده قياس تستخدم للقياس من مستوى سطح البحر، وتحت خط كنتور 182 تعني تحت مستوي البحر في بحيرة ناصر أي أنها في حيز تخزين بحيرة ناصرأثناء الفيضانات العالية وهي أرض تغمر بمياه الفيضانات في اغلب الفيضانات

26 هذا ضمن احد مشاريع برنامج الغذاء العالمي:
«مشروع المساعدة الغذائية مقابل العمل» و «المساعدة الغذائية مقابل الأصول/ الأراضي

27 مقابلة قام بها فريق البحث الميداني مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 2016

28 وفقاً لعقد العمليات لاتفاقية المرحلة الأولي الصادر بقرار جمهوري 476 لسنة 1988

ثانيًا، المرحلة الثانية:

قامت الحكومة المصرية بعقد اتفاقية مع برنامج الفاو لتنفيذ أول امتداد للمرحلة الأصلية التي بدأت عام 1989، بشأن مشروع العون الغذائي، وصدر بها قرار جمهوري رقم 267 لسنة 1998، وتم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 23-1-1998.

كان الهدف من المرحلة الثانية توطين المزيد من العائلات الفقيرة بمنطقة بحيرة ناصر، بغرض زيادة دخلهم، وتأمينهم غذائيًا، ومن ناحية أخرى تحقيق أهداف الحكومة المصرية الخاصة بزيادة الرقعة الزراعية، وتفريغ الكثافة السكانية من وادي النيل والدلتا إلى مناطق جديدة.

وقد نصت اتفاقية المرحلة الثانية على الآتي: توطين ثلاثة آلاف ومائة أسرة من فقراء المزارعين والمعدومين من محافظات الوجه القبلي بالأخص ومحافظات الوجه البحري أيضًا على تسع مستوطنات بمناطق مختلفة على مساحة خمسة عشر ألفًا وخمسمائة فدان، على أن تخصص خمسة أفدنة للمزارع العائل، أما الذين يحضرون زوجاتهم للإقامة معهم بصفة دائمة، فيخصص لهم فدانين إضافيين. وفي حالة توطين الجميع في حضور الزوجات بصفة دائمة، فيمكن أن تزيد المساحة الكلية إلى واحد وعشرين ألفًا وسبعمائة فدان.

وأن تقوم الحكومة المصرية بتوفير اللازم لمساعدة الأسر في التوطين وتوفير كافة الخدمات، ووسائل الري (مواسير مرنة من البولي إيثيلين أو المطاط)، ومشروعات البنية الأساسية، وإنشاء الطرق الفرعية لربط هذه القرى بالطرق الرئيسية. وأن يقوم برنامج الفاو الغذائي بتقديم معونة غذائية للأسر المتوطنة، وتتنازل الأسر عن 15% من ثمن هذه الحصص الغذائية، بالأسعار المحلية، حتى تعود تلك المبالغ إلى الأسر المتوطنة في هيئة خدمات وبنية أساسية (ستة ملايين واثنان وستون ألفًا ومائتان وثلاثة وثمانون جنيه مصري، يضاف إليها الرصيد المتبقي من المرحلة السابقة البالغ قدره تسعمائة واثنان وأربعون ألفًا وسبعمائة وستة وخمسون جنيه مصري. وبذلك يكون الرصيد الكلي: سبعة ملايين وخمسة آلاف وتسعة وستين جنيه مصري). وهذه الحصة تقدم كمساعده للمزارعين، نظرًا لأن تلك الأراضي تحتاج إلى ما يقارب الثلاث سنوات حتى تعود بربح مجزٍ للمزارعين، لذا تقدم الحصص لدعم المزارعين وتشجيعهم على الإنتاج، بالأضافه إلى تقديم مبلغ ألفي جنيه (ألف وخمسمائة كقرض، وخمسمائة كمنحة لا ترد)، وذلك لمساعدة الأسر في بناء منازل للإقامة. كما تلتزم الحكومة المصرية بدفع مبلغ مماثل للمبالغ المحصلة من قروض المنازل ليعود على الأسر المتوطنة في صورة خدمات وبنية أساسية، على أن توضع أموال صندوق المشروع في حساب جارٍ ببنك حكومي، ويدار بمعرفة رئيس مجلس إدارة المشروع الغذائي، وتستخدم على النحو التالي: (64% من حصيلة الأرصدة المجمعة لتوفير قرض بدون فائدة لخدمة المستوطنين في شراء مستلزمات الزراعة - 23% من الأرصدة المجمعة لتقديم بعض المنح لزوجات المستوطنين وللسيدات ربات

الأسر كـرأس مـال لعمليـات الفلاحـة - 13% مـن حصيلـة الأرصـدة المجمعـة في برنامـج الجنسـين في تنميـة المـشروع والتقييـم والمتابعـة لزيـادة إنتـاج المدخـلات الحقليـة البيولوجيـة وغيرهـا مـن الأنشـطة)، وتقـدر التكلفـة الإجماليـة للتوطـين بالمرحلـة الثانيـة بثمانيـة عـشر مليونًـا ومائتـي ألـف ومائتـين وخمسـة وخمسـين دولارًا أمريكيًـا[29] .

وفقـاً لعقـد العمليـات المتفـق عليـه بـين حكومـة جمهوريـة مـصر العربيـة والأمـم المتحـدة (برنامـج الغـذاء العالمـي)، قامـت الحكومـة ممثلـة في وزارة الزراعـة بالقيـام بـالإشراف عـلى تنفيـذ الاتفاقيـة، وأن تكـون بمثابـة حلقـة وصـل بـين الحكومـة المصريـة وبرنامـج الفـاو، وقـام برنامـج الفـاو بتفويـض مديـر إدارة مـشروع العـون الغـذائي ليكون ممثـل عنهـا ويكـون بمثابـة حلقـة وصـل مـع ممثـل الحكومـة المصريـة[30].

ثالثًا، المرحلة الثالثة:

قامـت الحكومـة المصريـة بعقـد اتفاقيـة مـع برنامـج الفـاو الغـذائي لتنفيـذ ثـاني امتداد للمرحلـة الأصليـة التـي بـدأت عـام 1989 بشـأن مـشروع العـون الغـذائي، وصـدر بهـا قـرار جمهـوري رقـم 283 لسـنة 2003 وتـم نـشره بالجريـدة الرسـمية بتاريـخ 15-4-2004 ، وللأسـباب السـابق ذكرهـا باتفاقيـة المرحلـة الثانيـة تـم الاتفـاق عـلى تنفيـذ الامتـداد الثـاني «المرحلـة الثالثـة».

ونصت اتفاقية المرحلة الثالثة على الآتي:

توطـين أربعـة آلاف وسـتمائة منتفـع عـلى ثلاثـة وعشريـن ألـف فـدان في سـت مسـتوطنات بمناطـق مختلفـة، مـع إمدادهـم بالبنيـة الاجتماعيـة الأساسـية، عـلى أن تخصـص خمسـة أفدنـة للمـزارع العائـل، أمـا الذيـن يحـضرون زوجاتهـم للإقامـة معهـم بصفـة دائمـة، فيخصـص لهـم فدانـين إضافيـين. وفي حالـة توطـين الجميـع في حضـور الزوجـات بصفـة دائمـة، فيمكـن أن تزيـد المسـاحة الكليـة إلى اثنـين وثلاثـين ألـف فـدان.

وأن تقـوم الحكومـة المصريـة بتوفـير الـلازم، وإنشـاء الطـرق الفرعيـة لربـط هـذه القـرى بالطـرق الرئيسـية وتخصيـص الميزانيـة اللازمـة للمـشروع. وأن يقـوم برنامـج الفـاو بتقديـم معونـة غذائيـة لـلأسر المتوطنـة، وتتنـازل الأسر عـن 15% مـن ثمـن هـذه الحصـص الغـذائي، حتـى تعـود تلـك المبالـغ (مليـون وسـبعمائة وثمانيـة وتسـعون ألفًـا وثمانمائـة وسـبعة وتسـعون دولارًا أمريكيًـا) إلى الأسر المتوطنـة في هيئـة خدمـات وبنيـة أساسـية. وهـذه الحصـة تقـدم كمسـاعده للمزارعـين، لنفـس الأسـباب السـابق ذكرهـا، عـلى أن توضـع أمـوال صنـدوق المـشروع في حسـاب جـارٍ ببنـك حكومـي، ويـدار بمعرفـة رئيـس مجلـس إدارة المـشروع الغـذائي وتسـتخدم عـلى النحـو التـالي (64% مـن حصيلـة الأرصـدة المجمعـة لتوفـير قـرض بـدون فائـدة لخدمـة المسـتوطنين في شراء مسـتلزمات الزراعـة - 23% مـن الأرصـدة المجمعـة لتقديـم بعـض المنـح لزوجـات

29 وفقاً لعقد العمليات لاتفاقية المرحلة الأولي الصادر بقرار جمهوري267 لسنة 1998

30 المصدر السابق

المستوطنين وللسيدات ربات الأسر كرأس مال لعمليات الفلاحة - 13% من حصيلة الأرصدة المجمعة في برنامج الجنسين في تنمية المشروع والتقييم والمتابعة لزيادة إنتاج المدخلات الحقلية البيولوجية وغيرها من الأنشطة)، وتقدر التكلفة الإجمالية لمشروع التوطين بالمرحلة الثالثة بنحو عشرين مليونًا وخمسمائة وتسعة وأربعين ألفًا وأربعة وثمانين دولارًا أمريكيًا[31] .

وأخيرًا، اتفاقية برنامج الأغذية العالمي لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة بحيرة ناصر:

قامت الحكومة المصرية بعقد اتفاقية مع برنامج الفاو الغذائي بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمي لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة بحيرة ناصر، وصدر بها قرار جمهوري رقم 287 لسنة 2008 ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 10-6-2007.

والهدف من هذا المشروع هو مساعدة المجتمعات الفقيرة على مجابهة المشكلات والقيود التي تعوقهم، مثل: الفقر، وأمراض سوء التغذية، بالإضافة إلى زيادة معدلات البطالة، وضعف عائد الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية. ويهدف المشروع إلى تحقيق أفضل استغلال لموارد المياه والأراضي الزراعية في منطقة بحيرة ناصر، لتسهيل الحصول على أصول منتجة، كمصادر دخل للأسر الريفية الفقيرة، إذ تنتشر الزراعات الموسمية التي تعتمد على ارتفاع وانحسار منسوب المياه في بحيرة ناصر، مما يسمح بزراعة نوع واحد فقط من المزروعات، وهو أمر غير مجدٍ اقتصاديًا.

وعلاوة على ذلك، يعاني سكان تلك المناطق من الظروف المعيشية الصعبة وانعدام الخدمات الأساسية، فلقد أظهرت دراسة حديثة تمت بمعرفة برنامج الأغذية العالمي، أن منطقة بحيرة ناصر -والتي تتلقى مساعدات برنامج الأغذية العالمي- تعد من أشد المناطق فقرًا في صعيد مصر، كما أنها تعاني من نقص شديد في الخدمات الأساسية.

وبالرغم من أن مصر قد شهدت في الأعوام الماضية معدلات من النمو الاقتصادي تتراوح بين 3% إلى 6% سنويًا، لكن هذا المعدل لا يُظهر تباين مستوى الفقر بين منطقة وأخرى، فبينما شهدت المناطق الحضرية نموًا اقتصاديًا وصل معدلها إلى ما يقرب من (8%)، إلا أن مناطق أخرى مثل «صعيد مصر» قد شهد معدل نمو سلبي بالنسبة لدخل الفرد. وقد كانت محافظات الصعيد -المصنفة الأكثر فقرًا- هي أشد المناطق تعرضًا لانعدام الأمن الغذائي بمصر، حيث أن (34.2%) تقريبًا من سكان تلك المناطق يعيشون تحت خط الفقر، كما أن حوالي (36.4%) من إجمالي السكان يقومون باستهلاك معدلات أقل من الأساسيات اللازمة لاحتياجاتهم الغذائية اليومية المفروضة، وإن حوالي (55%) ممن يعانون من الفقر المدقع في مصر

31 وفقاً لعقد العمليات لاتفاقية المرحلة الثالثة الصدر بقرار جمهوري 283 لسنة 2003

يتمركزون في محافظات الصعيد، التي تتضح فيها مظاهر الفقر في أسوأ صورها.[32]

لقد ساعد انتشار الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، والتي تستثني الكثير ولا تعطيهم حق الملكية، في زيادة معدلات الفقر في تلك المناطق، حيث أن حوالي (47%) من ملاك الأراضي الزراعية في صعيد مصر يصنفوا ضمن شريحة المعدمين، فقد بلغ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة أقل من فدان، بينما تتراوح الحيازات الزراعية لـ(35%) منهم من فدان إلى ثلاثة أفدنة، وبذلك تمثل الحيازات الصغيرة أكثر من (5%) من إجمالي الأراضي الزراعية في إقليم مصر العليا، كما أن حجم مساحة الحيازات الزراعية تعتبر مؤشرًا هامًا فيما يتعلق بقيمة الأصول والاحتمالات المستقبلية للإنتاج الغذائي[33].

هذا بالإضافة إلى أن أصحاب الحيازات الصغيرة (أقل من ثلاثة أفدنة) يتم تصنيفهم أيضًا كفقراء، إذ أنهم يعانون ضآلة العائد من الزراعة مقترنًا بنوع المحاصيل منخفضة العائد الاقتصادي التي يقومون بزراعتها مصحوبة بخدمات إرشادية غير مناسبة، وفي نفس الوقت عدم القدرة على شراء الثروة الحيوانية وبعض مدخلات الإنتاج، بالإضافة إلى عدم إتاحة فرص الاقتراض والائتمان لهم.

وحتى تتمكن الأسر من مواجهة ظروف الفقر والأوضاع الاقتصادية الصعبة، تشجع تلك الأسر الفقيرة أطفالها على العمل، كما تحرم الفتيات من التعليم، هذا بالإضافة إلى قيامهم بدفع قيمة مشتريات واحتياجات الأسرة بالآجل مقتصرين على الحد الأدنى في غذائهم، كما يشتركون فيما يسمى بنظام «الجمعية»، وذلك بدفع مبلغ شهري لمدة محددة، لمجموعة محددة، ويتم جمعها وتوزيع المبلغ الكلي بالتناوب.

إن انتشار الفقر وأمراض سوء التغذية في صعيد مصر يعد مظهرًا يتناقض مع تطبيق الحكومة لبرنامج شامل يعمل على توفير الدعم الحكومي لمواد غذائية محددة، ويُنَفَّذ تحت شعار حماية الفقراء، حيث أن تلك الفئات الفقيرة والمهمشة في صعيد مصر غير قادرة على الاستفادة الكاملة من تلك البرامج ووالتي بدأت الحكومة إتخاذ خطوات تجاه إصلاح تلك المنظومة من خلال قرار وزير التموين إتباع منظومة الخبز بتحديد كميات محددة تُصرف مع البطاقات التموينية في 2013[34] وتتابعت العديد من القرارات المرتبطة بتغيير منظومة الدعم[35] لدرجة أن العديد من

32 وفقاً لعقد العمليات لاتفاقية المرحلة الثالثة الصدر بقرار جمهوري 283 لسنة 2003

33 وفقاً لعقد العمليات لاتفاقية المرحلة الثالثة الصدر بقرار جمهوري 283 لسنة 2003

34 «التموين»: «تحرير الدقيق» يقضي على التهريب.. ولا صحة لتحديد 3 أرغفة http://www.shorouknews.com/news/421d-8944-ce575b23865d-7e85-view.aspx?cdate=18032013&id=047658e9

35 صندوق النقد يحث مصر على التحول من دعم السلع إلى التحويلات النقدية http://www.masrawy.com/82-%88%D9%86%D8%AF%D9%D8%B5%D9%/1248551/24/1/news/news_economy/details/2018
85%D8%B5%D8%B1-%8A%D8%AD%D8%AB-%D9%82%D8%AF-%D9%86%D9%84%D9%%D8%A7%D9
86-%85%D9%84-%D9%88%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%%D8%B9%D9
89-%84%D9%84%D8%B9-%D8%A5%D9%84%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%%D8%AF%D8%B9%D9
86%D%84%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%8A%D9%88%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%%D8%A7%D9

المُهتمين بمتابعة التطورات الخاصة بالخطوات التي تنتهجها الدولة في هذا الشأن يتجهون إلى متابعة التصريحات الصادرة على لسان مسئولي صندوق النقد الدولي عن ما ستؤل إليه الأوضاع في مصر[36]. و تُعد تدخلات الصندوق في الشأن الإقتصادي نابع من إعتماد الحكومة المصرية على عدد من القروض يقدمها الصندوق للحكومة المصرية والمراجعات المتتابعة للأداء الإقتصادي[37] إلا أن بعد إجراء العديد من التغييرات على منظومات دعم الطاقة والمواد الغذائية لم يختفي العجز في ميزانية الدولة أو ميزان المدفوعات، حيث بلغ العجز الكلي في عام المالي 2017/2016 « ٦٣٥.٣٩ مليار جنيه» وهي ما يمُثل انخفاض متوقع العجز الكلي في الموازنة عن العام المالي 2016/2015 التي كانت تقدر ب ٦٦٤.٥٩ مليار جنيه[38]. لكن يجب الأخذ في الاعتبار أن هذا الانخفاض قد لا يتحقق حيث عادة ما تأتي تعديلات الموازنة بزيادة في العجز المتوقع.

أهداف اتفاقية خلق أصول ثابتة بمنطقة بحيرة ناصر:

يهدف مشروع خلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة ببحيرة ناصر إلى مساعدة الأسر والمجتمعات الفقيرة على زيادة دخلهم من العائد الزراعي والثروة الحيوانية، وتوفير الخدمات الأساسية لهم، وذلك من خلال خلق أصول مادية واجتماعية وبشرية كالآتي: أصول مادية تساعد على تحسين مستوى المعيشة داخل تلك المجتمعات، والأصول الاجتماعية والبشرية من خلال العمل على زيادة دخل الأسر من النشاط الزراعي والثروة الحيوانية وتحسين الخدمات الأساسية، وتوفير فرص تدريب للمنتفعين لتحسين مهاراتهم ورفع درجة الوعي لديهم لأهمية العادات الغذائية والصحية السليمة.

يقدر إجمالي عدد المستفيدين من المشروع بنحو خمسة عشر ألف نسمة، يمثلون نسبة من أكثر سكان منطقة بحيرة ناصر فقرًا، منهم حوالي 30% من السيدات. ويعتمد اختيار المنتفعين من المشروع على معايير يتم تحديدها بمعرفة اللجنة

8A%D8%A9%82%D8%AF%D9%9

36 صندوق النقد الدولي: مصر سترفع أسعار الوقود بحلول ديسمبر المقبل .http://www.masrawy
8%86%D8%AF%D9%D8%B5%D9%/1247980/23/1/com/news/news_economy/details/2018
8%84%D8%AF%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%86%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%8%D9
81%D8%B9-%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%8%D9
88%D8%AF-%82%D9%88%D9%84%D9%%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9
85%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D%8A%D8%B3%D9%84-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%%D8%A8%D8%AD%D9
84%82%D8%A8%D9%85%D9%84%D9%9

37 بعد المراجعة الثانية.. كيف يرى صندوق النقد الدولي الاقتصاد المصري؟ http://www.masrawy.com/news/
85%D%84%D9%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%/1248753/24/1/news_economy/details/2018
8A%D8%86%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9
82-%88%D9%86%D8%AF%D9%89-%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81-%D9%8A%D9%83%D9%%A9-%D9
8A-%84%D9%88%D9%84%D8%AF%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%86%D9%84%D9%%D8%A7%D9
82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%84%D8%A7%D9%%D8%A7%D9
-8A%85%D8%B5%D8%B1%D9%84%D9%%D8%A7%D9

38 وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقرير متابعة الآداء الإقتصادي والإجتماعي خلال الربع الرابع من العام المالي 2017/2016 الصادر في 18 ديسمبر 2017.

الإشرافية للمشروع، وتقوم على محددات تشمل: الحالة الاقتصادية، الحالة الغذائية، النوع الاجتماعي، والتواجد الدائم، وحس الانتماء للمجتمع، مدى وثاقة الصلة بين الأنشطة الاقتصادية التي يقومون بها والأهداف التي يركز عليها المشروع، ومدى جديتهم في الالتزام بتحقيق أهداف المشروع وإنجاحه.

ويقدم برنامج الأغذية العالمي المعونة الغذائية لأسر المنتفعين بشكل ربع سنوي، والتي تقدر قيمتها الشهرية بخمسة وعشرين دولارًا. ويبلغ إجمالي حجم المعونة الغذائية المقدمة من البرنامج ستة آلاف طن، ويخضع ذلك لتوافرها لدى البرنامج. وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بنحو تسعة ملايين وسبعمائة وثمانية وسبعين ألفًا ومائتين وتسعة عشر دولارًا أمريكيًا. وتساهم الحكومة بمبلغ ثلاثين جنيهًا مصريًا لكل أسرة مستوطنة شهريًا، على أن يتم إيداع المبالغ المجمعة في صندوق المدخرات. ومن المتوقع أن يجمع مبلغ يقدر بنحو أربعة ملايين وثلاثمائة وعشرين ألف جنيه مصري بصندوق المدخرات، بالإضافة إلى المدخرات المتراكمة من مساهمات الحكومة في الفترة السابقة لهذا الاتفاق، ويتم إيداع مساهمات الحكومة في حساب في بنك حكومي، ويتولى كل من المشرف العام والمدير التنفيذي للمشروع مسئولية الإدارة المالية للمشروع، بما يشمل ميزانية المشروع وحسابات جميع المعاملات المالية، ولن يتم بموجب هذه الاتفاقية بيع المعونة الغذائية للمنتفعين، وتضمن الحكومة أن المنتفعين لن يُطالبوا بأية مدفوعات أخرى.

تفوض الحكومة بموجب عقد الاتفاق هذا وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي كحلقة وصل بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي فيما يتصل بالسياسة المتعلقة بتنفيذ المشروع، كما تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتعيين مشرف عام يكون كحلقة وصل فيما يتعلق بتفاصيل خطة العمليات.

مراحل التوطين في المشروع كما يحكيها أهالي العون:

فُتِح باب التقديم في التوطين بمنطقه بحيرة ناصر، وتم قبول فقراء ومعدمي الأسر المزارعة وعمال مراكب الصيد(العراقة). بدأت عملية التوطين منذ أوئل التسعينيات، ونُشِرت إعلانات بمباني المحافظات والوحدات المحلية على مستوي الجمهورية، وتم التوطين على ثلاث مراحل –كما ذكرنا- إلى أن انتهى عمل المشروع بناءً على نص الاتفاقية، وفيما بعد تحول إلى مشروع خلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة بحيرة ناصر في الفترة (2007 : 2011).

يقول (م.ع):

«هما كانوا عاملين دعايا إعلانية على ورق حائط في مجلس المدينة، وفي الهيئات، زي مبنى التخطيط في أسوان، وكان فيه مميزات فجينا «[39]

ويقول (أ.ي):

«زي ما حضرتك عارف عملية التوطين دي تمت من أول التسعينيات، وكانت بتتم إزاي ؟ الناس كانت بتبلغ بعضيها في البلاد والمحافظات على أن فيه أراضي والدولة هتوطن فيها الناس اللي عايزه، ويعيش ويقعد طول حياته هناك بعياله، يروح يقدم مستنداته، المستندات اللي كانت مطلوبة: صورة البطاقة، وصورة شهادة الميلاد، وفيش وتشبيه.. يعني الحاجات الرئيسية بتاعة أي إجراءات «[40]

كان قدوم فقراء المزارعين في المرحلتين الأولى والثانية يفيض بمشاعر الأمل والفرحة نظرًا لقبولهم بمشروع التوطين، حيث يُخصص لكل أسرة خمسة أفدنة[41]، وتنضم كل مجموعة من الأسر إلى مجموعة تتكون من سبع أسر فأكثر وتسجل بسجلات التوطين[42]، التي تحمل اسم ورقم وتاريخ توطين كل مجموعة. ويخصص لهم مساحة من مائة وخمسين فدانًا : مائتي فدان.

يقول (س.ك):

«كانوا جايبين فقراء فعلاً واشتغلوا هنا وكانوا فرحانين بالمكان، أنا نفسي جاي على أمل إني هاخد خمس فدادين أو كمجموعة هانستلم أد عدد المجموعة، ويدوني استمارة أو بطاقة يكتبولي تاريخ التوطين والمهنة مزارع أو صياد «[43].

39 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو 2016

40 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في اكتوبر 2016

41 مرفق رقم 3 عقود المنازل والأرض للمراحل الثلاث

42 مرفق رقم 4 صورة ضوئية لبطاقات التوطين وجزء من كشف التوطين

43 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو2016

ويقول (م.ع):

«اللي حصل في المرحلة الأولى والثانية إنهم جابوا كل مجموعة أفراد إدوهم حتة أرض سموها مجموعة، والمجموعة دي ليها إسم ورقم ومسجلة في سجلات التوطين، ييجي يقول لك كل سبعة –مش أقل- يبقوا مجموعة ويستلموا أرض من مية وخمسين لـ ميتين فدان، وييجوا يورونا حدودهم ويقول لك انت هنا وجارك هنا»[44]

كانت تحدد مساحات المجموعات بعرض البحيرة من مائتي متر إلى ستمائة متر، وصولاً إلى الجبل المقابل للبحيرة. وحدود المجموعات من الجانبين تُحَدد بدليل المجموعات المجاورة، وهذا يعني أن تكون أرض كل مجموعة بها جزء من الأراضي المنخفضة تحت كنتور مائة واثنين وثمانين، وجزء منها في الأراضي المرتفعة الثابتة فوق كنتور مائة واثنين وثمانين، سواء كانت أسر المجموعة من المزارعين أو الصيادين، وذلك يعتبر مغايرًا لما نَصَّت عليه اتفاقية العون الغذائي وخطة الحكومة في توطين المزارعين في الأراضي الثابتة فوق كنتور مائة واثنين وثمانين للاستقرار بالأراضي العالية، واستمرار الإنتاج الزراعي، والاعتماد على الزراعة الدائمة. أما بخصوص عمال مراكب الصيد (العراقة)، فكانت الأراضي المنخفضة تحت كنتور مائة واثنين وثمانين مخصصة لهم، وذلك لاستغلال الصيادين تلك الأراضي في الزراعة الموسمية أثناء الفترة التي لا يسمح فيها بالصيد في البحيرة[45].

يقول (ص.ح):

«الأرض اللي كنا بنستلمها كانت بتبدأ من البحيرة وتاخد جزء من تحت منسوب مية اتنين وتمانين وباقي الجزء اللي فوقه، وده بيسموه طاير من البحر لغاية الجبل، المساحة دي بيسموها مجموعة، حدك من اليمين والشمال جارك، ومن فوقك ومن تحتك الجبل والبحيرة. وكان لو فيه صياد، بيدوله أرض شاطئية وأرض عالية، ولو فيه مزارع بيدوله نفس الكلام، يعني ماحدش بيركب فوق الثاني، كل واحد بياخد أرض على البحيرة، أنت عايز تزرع هنا ازرع، يعني مابيجوروش عليك، مفيش صياد بيزرع في أرض شاطئية وبيركب فوق منه مزارع يزرع في أرض عالية»[46].

عند استلام كل مجموعة لمساحة الأرض من مهندس المشروع[47] المسؤول عن كل منطقة، ويسمى مدير موقع، ويكون مسؤولًا عن مساحة من خمسة عشر ألف فدان

44 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في ابريل2016

45 تقوم الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ببحيرة ناصر بتحديد فترة تكاثر الأسماك وإطلاق ذريعة الأسماك بالبحيرة ممنوع الصيد فيها ومن يخالف ذلك يعرض للمسألة القانونية

46 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو2016

47 مرفق رقم 5 يوضح تسليم وإضافة منتفع للمجموعة من المهندس مدير الموقع

إلى عشرين ألف فدان، تقوم كل مجموعة ببناء مأوى من البوص لفترة مؤقتة حتى انتهاء الأسر من إتمام بناء منازلهم بالجهود الذاتية، والخامات المحلية، ليحصلوا على قرض المنزل[48] (ألف وخمسمائة، قرض يسدد على عشر سنوات بشيكات بنكية تحمل أرقام مسلسلة بواقع مائة وخمسين في السنة، وخمسمائة كمنحة لا ترد)، وتقوم الإدارة الهندسية للمشروع بالإشراف على بناء المنازل.

يقول (ع.م):

« البيوت ماكانتش بتتبني عشوائي، كان بيتعملها رسم كروكي وبيطلع تحت إشراف الإدارة الهندسية»[49]

ويُصرف لكل أسرة قرض المنزل بالإضافة إلى تسليم المعونة الغذائية[50]، على أن يقوم كل منتفع بجلب زوجته وأبنائه. حيث أن قيمة القرض بالإضافة لقيمة حصة المعونة تخصص لتقديم خدمات وتطوير البنية الأساسية لكل مرحلة.

يقول (ص.م):

« كله جه في الأول من غير أولاده، ولما جينا لاقينا العملية مشيت قعدنا، قال لك لأ لازم تجيب الأسرة عشان تتوطن، فجيبنا أسرنا»[51]

يقوم المشروع وهيئة تنمية بحيرة ناصر[52] بتوصيل مياه الري لأراضي كل مجموعة، وتخصيص أماكن تشوين للمحاصيل الزراعية لهم. ثم توزيع نشاط زراعي لكل مجموعة، ومتابعة نشاطها من قِبَل مهندس المشروع المسؤول عن كل منطقة بقرى العون الغذائي.

يقول (خ.ع):

«مدير الموقع أول ما تستلم الأرض ويوصل لك المياه وتشترى مكنة بيعمل لك حاجة اسمها متابعة عشان يثبت إن انت موجود ونشاطك إيه، بيقول مثلًا انت زرعت كام فدان من المساحة اللي معاك، ويبقى كده على مدار الموسم، كل أسبوع ينزل بيانات عن نشاطك وإثبات إنك موجود، وعندك نشاط زارع كذا فدان طماطم مثلًا أو كذا فدان خضروات. فينزل تقرير كل فرد في المجموعة لإدارة التوطين أول بأول، بناءً عليه بقى تاخد المعونة الغذائية، لإنك انت لو مالكش تواجد ونشاط زراعي مايبقالكش معونة غذائية «[53]

48 مرفق رقم 6يوضح عقد قرض المنازل للمرحلة الأولي والثانية

49 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في يونيو2016

50 مرفق رقم 7 يوضح بطاقة استلام المعونة الغذائية

51 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في يوليو 2016

52 أنشأت بقرار جمهوري رقم 336 لسنة 1974 لتكون ممثلة عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والإشراف علي الثروة السمكية والتعدين بمنطقة البحيرة إلى أن اندمجت في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بقرار جمهوري رقم 70 لسنة 2007

53 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية

يقول (ف.م):

«بيجيبوا الحفارات بتاعت الإدارة تعمل لك دليل وتوصل لك المياه من البحيرة، الدليل ده زي مصرف صغير بيوصل لك مياه الري من البحيرة لحد متوصلك للأرض العالية، ويقول لك آدي المياه بتاعتك وصلناها لك لغاية الأرض.. ازرع انت بقى، ويعمل لك تشوين في الأرض العالية بطول تلاتين متر أو أربعين متر»[54].

مزارعو العون ما هم إلا مثالاً حيًا للجد والكفاح، فلقد اجتهدوا في إعمار الأراضي التي خصصت لهم بجهودهم الذاتية، وسعوا لإحياء الصحراء وتحويلها إلى جنات خضراء، فقام كل مزارع ببيع ما يملكه في بلده الأصلي، أو الاستدانة من أجل إعمار واستصلاح الأراضي، وتحويل رمال الصحراء إلى مروج خضراء. واستمر المزارعون في تطوير أراضيهم، وتطوير وسائل الري والدلائل من أرباح بيع محاصيلهم الزراعية، على أمل منهم في تحقيق الاستقرار، وعيش حياة كريمة بمجهوداتهم الذاتية. واستمر الوضع هكذا، وهو الأمر الذي جذب العديد من الناس ليكونوا من المتوطنين في المرحلتين الأولى والثانية، وصارت الأعداد في ازدياد، وقدرت بالآلاف.

يقول (س.م):

«الناس المتوطنة هنا مابقاش ليهم حاجة في بلادهم الأصلية، اللي عنده بيت باعه، واللي عنده حتة أرض باعها، وفيه اللي باع دهب مراته، كل ده عشان عشان يعمروا هنا. الناس باعوا اللي حيلتهم ومابقاش ليهم حاجة هناك تاني»[55]

ويقول (م.ن):

« أنا كان عندي تلاتة وعشرين سنة لما جيت هنا، حاليًا أنا عندي تسعة وأربعين سنة.. يعني قضيت أكتر من نص عمري هنا أنا وعيالي»[56].

استمر وضع المزارعين مستقرًا إلى أن جاءت فيضانات أعوام (1998 – 1999 – 2000) على التوالي، وقضت على كل المحاصيل في الأراضي الواقعة تحت كنتور مائة واثنين وثمانين، وهي تمثل جزءًا كبيرًا من الأراضي المزروعة، وأغرقت معها سنوات من الشقاء، وقضت على ثمرة عملهم. وعلى الرغم من أن كلًا من خطط الحكومة

في مايو2016

54 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو2016

55 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أغسطس 2016

56 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في يوليو 2016

المصرية، واتفاقية العون الغذائي قد حدد الأراضي المرتفعة فوق كنتور مائة واثنين وثمانين للزراعة الدائمة، إلا إنه وقت التسليم الفعلي للمشروع لم يطبق ذلك. على العلم بأن المسؤولين والموظفين بهيئة تنمية بحيرة ناصر مازالوا يعملون بنفس وظائفهم، وعليهم مسؤوليات في إدارة مشروع العون الغذائي، ومنها دورهم –مع إدارة مشروع العون- في الإشراف ومراقبة دور الإدارة الأخرى في تنفيذ المسؤوليات التي كلفت بها، وبالتالي أصبحت جهة التنفيذ هي ذاتها جهة الرقابة وهذا أدي إلى كثير من المخالفات، بالإضافة إلى عدم وجود جهة يستطيع المنتفعين اللجوء إليها والتقدم بالشكوى. بالتالي فالأمر يتطلب إصلاحًا تشريعيًا يقتضي بعدم جواز تضارب الاختصاصات، لما يؤديه هذا من ضياع حقوق المتوطنين. على سبيل المثال، لم يقم مسؤولو هيئة تنمية بحيرة ناصر بتنبيه المزارعين بمشكلة الأراضي تحت منسوب مائة واثنين وثمانين، مما كبد المزارعين خسائر فادحة،

يقول (م.ح):

«من يوم ما استلمنا الأرض وماكانش فيه فيضان، المياه كلها كانت قليلة جدًا، وماكناش نعرف إن البحر ممكن يزيد، ووضح لنا الموضوع ده لما جه الفيضان في تمانية وتسعين وتسعة وتسعين، الفيضان كان عالي جدًا وكل الأراضي الشاطئية كانت مغمورة، المفروض بقى كان حد بلغنا بالحاجات دي من الأول. من تمانية وتسعين وإحنا عرفنا النظام وكل تركيزنا بقى على الشغل من بعد الحتة اللي وصلها المياه في الوقت دياتي»[57]

لذا قامت الحكومة بصرف تعويضات رمزية للمتضررين، مما حول سنوات الازدهار للمزارعين إلى سنوات عجاف وبداية صدام مع المسؤولين بالهيئة والمشروع؛ نظرًا لندرة الخدمات المقدمة للمزارعين، وظهور سوء الخدمات والبنية الأساسية، كما قام موظفو هيئة تنمية البحيرة بتحرير محاضر ورفع قضايا على المتوطنين متهمينهم بالتعدي على أملاك الدولة، وتلويث مجرى النيل، وأيضًا بخصوص الشيكات التي على المتوطنين.

يقول (س.ع):

«الشيكات اللي على الناس دي كانت يا مية وخمسين جنيه في السنة على عشر سنين، وده قسط البيت، بنمضي عليهم شيكات مسلسله، والشيكات دي كانت شيكات بنكية. أما اللي واخد مكن مياه بيدفع تلتميت جنيه كل ست شهور. أما اللي واخد جرار بيدفع ستمية جنيه كل ست شهور، وكان نادر حد ياخد جرار. ده كله من غير فوائد، ده اللي مكتوب في نص الاتفاقية.»[58]

57 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو 2016

58 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية

ويقول (م.ن):

« أنا عليا 12 قضية شيكات مش بتاعتي، كل شوية ييجي البوليس وياخدوني يحجزوني بالتلات أيام، لدرجة إن بتوع المباحث قالولي لو جيت تاني هانسجلك خطر، قولتلهم: تسجلوني خطر على حاجة أنا ماعملتهاش ليه ؟ لغاية ما قامت الثورة واتعتقنا منهم ومن المشوار ده»[59].

ويقول (ع.ع):

« من سنة سبعة وتسعين وإحنا عندنا مشكلة في السداد، ماهو مفيش، مش معانا لا ورانا ولا قدمنا » [60]

وعلى الرغم من المعاناة القاسية التي يمر بها المتوطنون، إذا يواجهوا العديد من المشكلات والأزمات، إلا إنهم مستمرون في تحدي العقبات، والعمل على إنتاج محاصيل زراعية ذات كفاءة مميزة، وتطوير الأراضي المخصصة لهم، حتى إنهم قاموا بالاستدانة لمواجهة ظروفهم القاسية. كما إن غياب الدولة عن القيام بدورها في مساعدتهم والاستمرار بدعمهم -كما نَصَّت اتفاقية مشروع العون الغذائي-، بالإضافة إلى ندرة الخدمات، وضعف البنية الأساسية، قد دفع الكثير منهم لترك أراضيهم ومنازلهم يأسًا، بعد أن ضحوا بأعمارهم وبذلوا كل جهدهم من أجل إعمار الصحراء.

كانت المرحلة الثالثة من التوطين ذات حظ أوفر من المرحلتين السابقتين، حيث تم تنفيذها كما نصت اتفاقية المشروع، فتم بناء المنازل بطراز معماري مميز خاص بالمجتمعات العمرانية في المناطق الصحراوية الجافة، وهو يمتاز بالقباب التي تساعد على تخفيض درجات الحرارة بالداخل؛ وذلك لارتفاع درجات الحرارة بالمناطق الصحراوية. بالإضافة إلى استصلاح الأراضي، وتوصيل بها أحدث شبكات الري، وتوفير جميع الخدمات والمرافق، والبنية الأساسية،. ومن أهم عوامل تحقيق هذا، هو الفصل الذي حدث بين موظفي ومسؤولي هيئة تنمية البحيرة وإدارة مشروع العون الغذائي، وأصبح لكل إدارة موظفون ومسؤولون يعملون بإداراتهم فقط، وليس كما تم في المرحلتين السابقتين. كان يتم اختيار المتوطنين في المرحلة الثالثة من المتقدمين لمشروع التوطين، بالإضافة إلى رؤساء كل مجموعة من الأسر المتوطنة بالمرحلتين الأولي والثانية. استمر وضع المرحلة الثالثة في رغد ورخاء، حتى أنهي مشروع العون الغذائي المرحلة الثالثة في عام 2004. وكانت بداية تعطل العوامة [61] بسبب عدم وجود بديل عنها وعملها بشكل متواصل، وهو

في يونيو 2016

59 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في يونيو 2016

60 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو 2016

61 تتكون من 4 ماكينات رفع المياه مثبتة بعوامة بداخل بحيرة ناصر، تقوم بسحب المياه من بحيرة ناصر وتضخها بمواسير

ما عَجَّل بتهالكها، الأمر الذي أدى إلى هلاك المحاصيل الزراعية نتيجة لعدم ري الأراضي وارتفاع درجات الحرارة.

وبشكل عام افتقرت قرى العون الغذائي إلى الكثير من مظاهر العمران، وعانت من نقص حاد في الخدمات، وتهالك في البنية الأساسية، ويظهر ذلك جليًا في المرحلتين الأولى والثانية.

الخدمات والمرافق والبنية الأساسية في قرى العون:

تفتقر قرى العون الغذائي ببحيرة ناصر إلى العديد من مظاهر العمران والبنية الأساسية، ويتضح ذلك جليًا في مراحل التوطين الثلاثة. تعاني الأسر المتوطنة من نقص في الخدمات الطبية، والتعليمية، والكهرباء، ومياه الشرب، والصرف الصحي، وجميع مظاهر الحياة الأساسية، التي تعد أدنى الحقوق التي يجب توافرها لأي إنسان لكي يستطيع ممارسة حياته اليومية. ومع ذلك، يتحمل المتوطنون كل هذا العناء؛ إيمانًا منهم بدورهم العظيم في مساعدة الدولة من أجل تنفيذ خطط التنمية؛ حتى يعود الرخاء على أبناء الوطن جميعًا، فلم يلقوا إلا أن تم التعامل معهم كأنهم قاموا بخطيئة، ولم يجدوا سوى حرمانًا من أبسط حقوقهم، حتى فقدوا الأمل في حصولهم على حقوقهم، كما لم يعد أمامهم سوى الاستمرار في تلك المعانة.

يقول (م.ع):

«يا بيه إحنا عايشين هنا في كدبة.. كدبة كبيرة اسمها إن المكان ده هايعمر وهايبقى ليه مستقبل»[62]

« أنا جاي من بلدي عازب واتجوزت هنا، ومالقيتش غير البهدلة. اتحرمت من التعليم، واتحرمت من الرفاهية، وعشت في الضلمة والعتمة، عشت في الطرايش، مع العقارب والحشرات والآفات كلها»[63].

أ- السكن:

في أوائل التسعينيات، كانت الأسر في بداية التوطين بالمشروع تعيش في أكواخ من الخوص، إلى حين الانتهاء من بناء منازلهم باستخدام الخامات المحلية عن طريق الجهود الذاتية وفقًا لما نصت عليه الاتفاقية. كان البناء بالطوب اللبن والخوص، وبعد الانتهاء من إتمام عملية البناء، تحصل كل أسرة على معونة قدرها ألفان

متصلة بشبكات ري الأراضي انظر مرفق رقم 8

62 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو 2016

63 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في ابريل 2016

جنيه من مشروع العون الغذائي (ألف وخمسمائة كقرض يسدد على عشر سنوات، وخمسمائة كمنحة لا ترد)، ويوقع المتوطن على شيكات بنكية بقيمة القرض. أما بخصوص المرحلة الثالثة، فقد تم بناء المنازل[64] بطراز معماري يمتاز بالقباب التي تساعد على تخفيض درجات الحرارة خاصة في المناطق الصحراوية لارتفاع درجات الحرارة بها، وتم بناء المرحلة الثالثة لتكون بمثابة قرى ثابتة للمتوطنين، وتوافر بها الخدمات والبنية الأساسية بشكل أفضل مقارنة بالمرحلتين السابقتين.

يقول (ص.ع):

«انت بتعمل لك حتة تبات فيها لغاية ما تبني البيت اللي هاتقعد فيه في الأرض اللي اتسلمت لك، فيه اللي يقطعله كام طوبة على إيده يعمل له بيها أوضة يقعد فيها»[65]

ويقول (ع.م):

«كان في نظام إن كل فرد متوطن ياخد قرض ألف وخمسميت جنيه وخمسمية جنيه منحة عشان يبني البيت بتاعه، أو يعني مساعدة»،[66]

ويقول (م.ك):

«الناس كانت بتمضي على شيكات عشان القرض، عشان يسددوه تاني للإدارة. وكان النظام إن أسر المرحلة بيرجعوا فلوس القرض، مع المبلغ الرمزي اللي أخدوه للمعونة لما يستلموا المعونة الغذائية، كمساهمة منهم عشان بعد انتهاء المشروع يرجع المبلغ ده خدمات للناس.»[67]

ب- النقل والمواصلات:

ذكرنا سابقًا، إن تلك القرى كانت تفتقر إلى مظاهر العمران. تبعد أغلب القرى عن محافظة أسوان بحوالي 150 كم:200 كم بالطريق الصحراوي الممهد، كما أن هناك طرقًا غير ممهدة (مدق). فعلى سبيل المثال لا الحصر، قرية كلابشة تبعد بنحو مائة وخمسة وتسعين كم عن محافظة أسوان، منها مائة وخمسون كم بالطريق الصحراوي الممهد «أسوان – أبو سمبل» بالإضافة إلى خمسة وأربعين كم في طريق غير ممهد (مدق). وقرية بشاير الخير تبعد بنحو مائتين وخمسة وعشرين كم عن محافظة أسوان، منها مائة وخمسون كم بالطريق الصحراوي

64 مرفق رقم 11 يوضح شكل المنازل بالمرحلة الثالثة وبالمرحلة الأولي والثانية

65 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في يوليو 2016

66 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 2016

67 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو 2016

الممهد «أسوان – أبو سمبل» بالإضافة إلى خمسة وسبعين كم في طريق غير ممهد (مدق). ويوجد في هذه المنطقة تجمعان سكنيان، وهما: (جرف حسين-البفت)، ويطلق على المنطقة ككل جرف حسين، أما قرية توماس وعافية فتبعد بنحو مائتين وخمسة وأربعين كم عن محافظة أسوان، منها مائتين كم بالطريق الصحراوي الممهد «أسوان – أبو سمبل»، بالإضافة إلى خمسة وأربعين كم في طريق غير ممهد (مدق)، مما سبب للأهالي المتوطنين بها معاناة كبيرة، بسبب صعوبة الوصول إلى الاحتياجات اليومية من مأكل ومشرب، بالإضافة إلى احتياجاتهم من أدوات تساعدهم في الزراعة كالسماد، والبذور، والآلات الزراعية. وأدى ذلك إلى زيادة الأعباء المالية على عاتقهم، فلم توفر لهم الدولة وسائل نقل دائمة، سوى سيارة تنقل الأهالي إلى أسوان مرتين أسبوعيًا. كما يعاني الأهالي من عدم وجود تعريفة محددة وخط سير واضح لوسائل النقل، مما يكبد الأهالي المزيد من النفقات؛ نظرًا لوجود كافة المصالح الحكومية بمحافظة أسوان، فعند مرض أحد الأهالي، يتحمل تكلفة لا تقل عن أربعين جنيهًا للفرد الواحد ذهابًا وإيابًا، بالإضافة إلى مصاريف العلاج ذاته.

يقول (س.م):

«الأراضي بعيدة عن العمران بحوالي مية وخمسين كيلو، ومفيش مواصلات، هو يادوبك كل أسبوع بتطلع عربية المشروع تنزل الناس المحافظة مرتين وماكنش فيه وسيلة تانية. الناس بيجيبوا العيش بالشوايل ويطلعوا ينشفوه في الشمس، والواحد وعياله لما ييجوا ياكلوا يبلوا العيش وياكلوه».[68]

ويقول (س.ن):

«العيل بيبقي تعبان ومابنقدرش نعمل له حاجة أو ننزله أسوان، أجرة العربية للفرد الواحد عشرين جنيه[69]، تخيل بقى تدفع ده رايح جاي، وشوف كام فرد، ده لو لاقيت عربيات أساسًا. أنا معايا عيلين، أول ما جيت كان عندهم حمى ومالقيتش عربية تنزلنا أسوان، طلعت أجري ييجي أربعة أو خمسة كيلو عقبال ما لاقيت عربية على البحيرة، أخدتهم بيها ونزلنا مستشفى أسوان واتحجزوا فيها فعلًا»[70].

ج- وسائل الري واستصلاح الأراضي:

لم تقم هيئة تنمية بحيرة ناصر ولا مشروع العون الغذائي باستصلاح الأراضي قبل تسليمها للمزارعين، لقد اكتفوا بشق الدلائل التي لم تكن مساعدة بالشكل المطلوب

68 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 2016

69 كان هذاوقت القيام بالبحث الميدانى ولم يتم متابعة الاجرة بعد ارتفاع الاسعار فى الفترة الاخيرة

70 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في سبتمبر 2016

للمزارعين، وكان الري في البداية يعتمد على الغمر وماكينات الري التقليدية. لذا قام المزارعون بتطويرها وتحسينها بالمجهودات الذاتية، مما أرهق الأسر ماديًا، بالأضافة إلى شراء المستلزمات الزراعية، ووسائل الري الحديثة، وماكينات ضخ المياه.

كان يوفر المزارعون نفقات استصلاح الأراضي وشراء المستلزمات عن طريق الاستدانة من الشوادر، على أن يقوموا بتوريد محاصيلهم الزراعية للشوادر، التي يأخذ أصحابها منهم نسبة على بيع المحاصيل بالإضافة إلى نسبة الفائدة المقدرة على مبلغ السلفة التي حصلوا عليها. أدى هذا الأمر إلى إرهاق المزارعين، وتسبب في كثير من الأوقات في عدم وجود عائد لهم؛ نظرًا لتحملهم كافة الأعباء، بسبب نقص الخدمات، وضعف البنية الأساسية، وتخلي الدولة عن القيام بدورها في مساندتهم –كما نَصَّت الاتفاقية- وتوفير قروض لمساعدتهم، وتوفير الخدمات، والبنية الأساسية.

كان الري في المرحلة الثالثة عن طريق عوامة بالبحيرة بها مواتير ضغط مياه، تضخ المياه بمواسير تقوم بتغذية شبكات الري بالتنقيط بكل قطعه أرض، يعاني المزارعون من عدم وصول مياه الري بشكل منتظم إلى الأراضي الزراعية من خلال الأدلة (الترع)، فقد ظلت مشكلة الري قائمة بشكل دوري ولكن بنسب متفاوتة، حيث أن نقص منسوب البحيرة يؤدي إلى عدم وصول المياه للعوامة التي ترفع منها ماكينات الرفع هذه المياه للأراضي الزراعية، وبالتالي تقل المياه أو تنقطع لفترات.

يقول (م.ع):

«المياه في الشتاء بتبقى تمام، يمشي الشتاء وييجي الصيف تقطع والزرع كله ينشف. إحنا من 2011 والعوامة اللي في بشاير على طول بتعطل في شهر 4 في عز الحر، مابيبقاش فيه مياه خالص لدرجة إن الموسم الصيفي ضاع علينا في كل سنة من 2011 لـ 2015».

وفي يوم 8-5-2012، حدث انخفاض شديد في منسوب مياه البحيرة، مما أدى إلى انقطاع مياه الري بشكل كامل عن الأراضي الزراعية وبوارها وتلف جميع المزروعات ونفوق رؤوس من الثروة الحيوانية. قدم الأهالي العديد من الشكاوى لمدير مشروع العون الغذائي ومحافظ أسوان، فشكل محافظ أسوان لجنة لعمل تقرير عن الخسائر، ويرؤس هذه اللجنة مدير عام شؤون الاتصال بالمحافظة، وبعضوية كل من مدير هندسة الموارد المائية والري ومدير عام الشؤون الزراعية والمدير التنفيذي بمشروع العون الغذائي. وعند تأخر تلبية مطالب المزارعين المتضريين، قاموا بالعديد من الاعتصامات والاحتجاجات، وأضربوا عن الطعام حتى تم صرف تعويضات لهم في شهر أكتوبر. وتقدر تلك التعويضات بنحو مليونين وثلاثمائة وثلاثة آلاف وستمائة وخمسة عشر جنيهًا مصريًا، ولكن بصورة غير عادلة مقارنة

لتلفيات المزارعين وخسائرهم في المحاصيل الزراعية وكذلك نفوق رؤوس الماشية. أما عن خدمات الجمعية الزراعية فهي منعدمة بالمرحلتين الأولى والثانية، لعدم وجودها. على الرغم من أنه كان يوجد جمعية زراعية في أوائل التوطين، لكنها أُلغيت بعد ذلك. أما بالمرحلة الثالثة، فكانت توجد جمعية زراعية تقدم لهم بعض الخدمات، منها توفير حيازات الأراضي والسماد.

يقول (ع.م):

«المفروض الحكومة والإدارة يوفروا الخدمات للناس ويستصلحوا الأراضي وتوفر لهم سبل ري قبل ما تجيبهم، إنما ده محصلش رغم إن كان فيه مبلغ مذكور في نص الاتفاقية لاستصلاح الأراضي. الإدارة اكتفت بإنها تدي كل مجموعة مساحة من الأرض ويعملولها دليل يوصلوا منها للأراضي العالية وخلاص على كده، إنما الناس كانت بتوصل منها للأراضي على حسابها الخاص، الناس اشتروا ماكينات لرفع المياه وآلات زراعية وري من جيوبها»

ويقول (ع.ن):

«كان فيه أربعتاشر جمعية زراعية من اللي احنا بنطالب بيها دلوقتي، كان كل منطقة فيها جمعية زراعية. جيه المحافظ دمج كل كام جمعية في بعضيها وحصلت دربكة وقالوا مالهاش لازمة، إلغي كل الجمعيات دي.. واتلغت فعلاً الجمعيات اللي بنطالب بيها دلوقتي».

د- الكهرباء والطاقة:

لم تكن من الخدمات المتاحة للمتوطنين في قرى العون الغذائي الذين كانوا يستخدمون الطرق البدائية كـ«لمبات الجاز» لمقاومة الظلام الدامس، وفي بعض الأماكن قام المشروع بتوفير مكن إنارة على أن يتحمل المتوطنون بالمنطقة تكلفتها. إلى أن جاء مشروع الطاقة الشمسية منحة من الإمارات عام 2013[71] التي وفرت وحدات طاقة شمسية لمنازل المنتفعين ببعض القرى، مثل: «قرية جرف حسين»، والتي توافر لأهلها الكهرباء بعد أن عاشوا في ظلام دامس، دون أن توفر لهم الدولة مرفق الكهرباء الذي يعد من أهم مقومات الحياة. أما بخصوص الكهرباء بالمرحلة الثالثة، فكان يوجد ثلاث محطات كهرباء، قام مدير المشروع باستبدالهم بمكنة توليد الكهرباء التي لم تتحمل أحمال القرى، فكانت النتيجة أن تعطلت لمدة ثمانية أشهر، من سبتمبر 2015 إلى إبريل 2016.

71 تقرير عن عصمت توفيق «وضع وزير الزراعة حجر الأساس لمشروع الطاقة الشمسية لقري العون الغذائي بأسوان»، جريدة الأهرام المسائي، 2012-11-13. http://www.almessa.net.eg/main_messa.asp?v_article_id=114001#.WC9PLtJ97IU

يقول (ن.ج):

«كان فيه تلات محطات كهرباء هنا في بشاير بتدي تلات جهات، راحوا شايلينهم وجابولنا المكنة. وآدينا بقالنا تمان شهور في الضلمة.. انت تقبل تعيش في الضلمة كل ده؟»[72]

ويقول (ح.م):

«الناس هنا كانت عايشة في الأول على الفتايل اللي بالجاز، اللي كان بيعلى فوق كان بيجيب كلوب. بعد كده الناس بقت تجيب المكن الصيني ببتاع ألفين جنيه، ينوروا الدنيا لغاية ما يتعشوا وبعد كده كل واحد يركب سريره وينام.. أصلاً من بعد المغرب ماحدش يقدر يمشي في الأرض، الدنيا مليانة عقارب وآفات سامة»[73]

ويقول (خ.ع):

«الكهرباء اللي بالطاقة الشمسية جاتلنا هنا منحة من الإمارات، وأهي ريحتنا شوية بدل ما كنا قاعدين في الضلمة. لكن إحنا مش عارفين نعمل إيه والله إحنا عايشين بالعافية»[74]

ه- الاتصالات:

كانت الاتصالات بقرى العون حلمًا بعيد المنال لهم مما جعلهم منعزلين عن العالم الخارجي، ولا يتمكنون في الحالات الحرجة حتى من الاتصال بسيارات الإسعاف لنجدتهم، بالإضافة إلى عدم وجود مستشفى قريبة منهم إلا بمحافظة أسوان. إلى أن تحقق حلمهم الذي وفر عليهم المعاناة عن طريق المستثمر السعودي الذي تعاقد مع شركة المحمول «اتصالات» لتوفير الخدمة بالمنطقة حتى يسهل عليه التواصل مع العاملين بمزرعته الخاصة.

يقول (ك.ن):

«الحمد لله دلوقتي كل واحد بقى معاه محمول وبقينا نعرف نتصل بالعالم الخارجي عشان المستثمر السعودي اللي عمل شبكة محمول»[75].

72 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو 2016

73 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو 2016

74 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 2016

75 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو 2016

و-الرعاية الصحية والأطفال:

قام مشروع العون الغذائي ببناء وحدة صحية لتقديم الرعاية للمتوطنين، إلا أنها باتت خاوية، بلا معدات ولا تجهيزات ولا أطباء. رغم التجارب القاسية التي يعيشها أهالي العون الغذائي في ظل الطبيعة الجبلية للمكان مما جعلها بيئة مليئة بالحشرات والآفات السامة، والتي خلفت العديد من المصابين والقتلى، لذا كان الأهالي يلجأون إلى الطرق البدائية في العلاج التي كانت تفلح تارة وتفشل مرات عديدة. لقد حرم أهالي التوطين من حقهم في الرعاية الصحية الملائمة، بالإضافة إلى انعدام خدمات الطفولة والأمومة بجميع قرى العون الغذائي ببحيرة ناصر، إذ تركوا فريسة للأمراض والأوبئة والآفات السامة، ولم يعد أمام المتوطنين لإنقاذ أنفسهم من الأمراض والأوبئة سوى الذهاب إلى كتيبة الدفاع الجوي التابعة للقوات المسلحة لتلقي الخدمات الصحية والإسعافات الأولية، أو الذهاب إلى محافظة أسوان. يتكلف الأهالي الكثير من الأعباء هربًا من المرض والموت، فلكي يذهبوا إلى الكتيبة يستقلون سيارة خاصة بخمسين جنيهًا.

يقول (س.م):

«المفروض أنا لو مراتي أو ابني تعبانين أروح آخد عربية بخمسين جنيه عشان أروح الكتيبة أقف متحنط لغاية ما يطلعلي حد يديني برشامة ولا حقنة مسكنة ؟».

ويقول (ع.م):

«مفيش هنا وحدة صحية، هي يادوبك أوضة كاتبين عليها يافطة إنها وحدة صحية بس مافيهاش حد أصلًا ومقفولة من بدري، مااشتغلتش أساسًا من يوم ما اتعملت. هي مقفولة ومكتوب عليها الإسم من بره بس، لكن مفيهاش حد»

ويقول (أ.س):

«بنستخدم ساعات الحاجات اللي ربك بعتها لينا يمكن تشفي المريض، يعني مثلًا نقرا عليه قرآن لحد ما ربنا ياخد بيده»

ويقول (س.س):

«لو واحد الله لا يقدر اتلسع من طريشة ولا عضته أي حاجة، وإحنا المسافة بيننا وبين أسوان مية وخمسين كيلو ومفيش مواصلات أساسًا توديك، بيكون العلاج الوحيد بنجيب مشرط أو موس ونقطع حتة اللحم اللي اتعضت»

ز- مياه الشرب والصرف الصحى:

كان الأهالي يحصلون على مياه الشرب إما من مشروع العون الغذائي عن طريق مقطورة يسحبها جرار، أو من البحيرة مباشرة وتنقيتها بشاش من الطين والشوائب الظاهرة، أو من ترع ري الأراضي الزراعية.

في عام 2013، تم إنشاء ميناء وزن الأسماك على الدليل (الترعة) الذي يمد قريتي البفت وجرف حسين بمياه الري والشرب، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الدليل ملوثًا ببقايا الأسماك النافقة ومخلفات مراكب الصيد وكذلك بالمواد الكيميائية التي تنظف بها، وبذلك أصاب التلوث تلك المياه التي يعتمد عليها المتوطنون في الري والشرب. ولهذا توجه المتوطنون عن طريق جمعية تنمية المجتمع بجرف حسين إلى الصندوق السويسري وكير (جهات مانحة تعمل في هذا المجال) لتوصيل مياه شرب نظيفة إلى منازلهم، وقد قبلت الجهة المانحة مساعدتهم ولكنها اصطدمت بإدارة هيئة تنمية البحيرة التي طالبت بشروط مجحفة، مما اضطر الجهات المانحة من الانسحاب ورفض التمويل .

يقول (ص.ع):

«ده إحنا بيوصل بينا الحال إننا نجيب المياه العكرة من البحر ومابنعرفش نشربها، فبنفضل نصفيها إحنا بمعرفتنا بالشاش»

و- التعليم:

افتقر ملف التعليم إلى الاهتمام والرعاية، فلا توجد بالمرحلتين الأولى والثانية من مشروع العون الغذائي سوى مدرسة[76] واحدة للمرحلة الابتدائية، تعمل بنظام الفصل الواحد عن طريق مدرس ومدير فقط لا غير، وتقع تلك المدرسة في قرية جرف حسين. فيقول (م.ر): «مفيش مدارس المدرسة اللي هنا ذات الفصل الواحد مدرس ومدير فقط»[77]. وحتى يتمكن الأطفال من الذهاب إلى المدرسة، كانوا يقطعون مسافة تقارب الأربعين كيلو مترًا بسيارة تابعة لمشروع العون الغذائي (عربة كبيرة أشبه بعربة الترحيلات، يتكدس الطلبة بها بشكل غير أدمي)[78]، إلى المدرسة بقرية كلابشة التابعة للمرحلة الثالثة. أما بخصوص المرحلة الثالثة، فكانت المدرسة أفضل حالًا من المرحلة الأولى، حيث يوجد فصل خاص بكل مرحلة، لكن ما تعاني منه المدرسة هو نقص المدرسين في بعض التخصصات كالرياضيات، والعلوم، والدراسات.

76 مرفق رقم 15 مجموعة صور للمدرسة الابتدائية بجرف حسين وببشاير الخير

77 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في سبتمبر 2016

78 مرفق رقم 18صورة لسيارة مشروع العون الغذائي التي تنقل الطلاب للمدرسة الإعدادية

يقول (ص.س):

«عندنا مدرسة ابتدائي وولاد بيروحوها، بس ماخدوش حاجة في مادة زي الرياضيات وماشافوش المنهج أصلاً ولا يعرفوا عنه حاجة»[79].

ويقول (ك.م):

« هما عايزين يمحوا الجيل اللي طالع ده، ماهو من غير تعليم ولا صحة ولا رعاية هايبقى مالهمش قيمة وزيهم زي الحجر»[80].

ويقول (م.ع):

«مدرستي في كلابشة عشان مفيش مدرسة إعدادي هنا، وبناخد ساعتين على ما نوصل المدرسة، مشوار بتاع أربعين كيلو، يعني بنطلع من هنا الساعة خمسة بنوصل هناك الساعة سبعة أو تمانية»[81].

ويقول (ح.م):

«عربية نقل الطلبة دي لا تصلح للاستخدام الآدمي، العيال بيتحشروا فيها حشر.»[82]

تخلى الدولة عن المشروع وتمسك المواطنون به:

الاستمرار رغم المصاعب والإهمال:

جاءت تلك الأسر باحثة عن حياة تكفل لهم الأمان الاقتصادي والاجتماعي، متجسدًا في التوطين، وتملك مساحة أرض زراعية تزيد من دخلهم وتحسن مستوى معيشتهم، ومساهمة أيضًا في زيادة الإنتاج الزراعي وتوسيع الرقعة الزراعية بمصر. وقامت أغلب الأسر ببيع كل ما يملكون في قراهم الأصلية كي يتمكنوا من استصلاح الأراضي التي استلموها خلال عملية التوطين، واعتمدوا في السنوات الأولى على الجهود الذاتية إلى جانب دعم الحكومة الذي لم يستمر للمشروع.

يقول (م.ع):

«كل اللي ربنا أكرمني بيه حطيته في الأرض دي، أنا بعت بيتي في البلد عشان آجي هنا وأعيش وأزرع»[83]

79 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو 2016

80 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو 2016

81 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أغسطس 2016

82 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو 2016

83 قابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في

هـذا إلى جانـب معاناتهـم نظـرًا لكـون منطقـة بحـيرة نـاصر منطقـة جبليـة صحراويـة جافـة، ترتفـع بهـا درجـات الحـرارة وتحتـاج إلى المزيـد مـن العمـل والجهـد لاسـتصلاح أراضيهـا، وزراعتهـا. كـما ينتـشر بهـا العديـد مـن الآفـات السـامة.

ويقول (م.ص):

«الأرض الـلي أخدناهـا عـلى البحـيرة اسـتصلحناها عـلى حسـابنا، الأرض كانـت صحراويـة وفيهـا تـلال وجبـال وحجـارة وأعشـاب جبليـة، وإحنـا سـوياها عـلى حسـابنا وحتـى الميـاه وصلناهـا عـلى حسـابنا الخـاص»[84]

وعـلى الرغـم مـن ذلـك، اسـتمرت الأسر في اسـتصلاح الأراضي وشـق الـترع لـري وزراعـة أراضيهـم؛ أمـلاً منهـم في زيـادة مسـتوى دخلهـم، والحصـول عـلى فرص عمل مناسـبة لحرفتهـم في الزراعة.

وكـما ذكرنـا سـابقًا، أنـه حـدث في المرحلتـين الأولى والثانيـة إهـمال كبـير لعـدة أسـباب، أهمهـا: فسـاد الجهـاز الإداري للمـشروع، حيـث كانـت الحكومـة ممثلـة في هيئـة تنميـة بحـيرة نـاصر التابعـة لـوزارة الإسـكان والمجتمعـات العمرانيـة، ثـم تحولـت إلى وزارة الزراعـة واسـتصلاح الأراضي. وكان برنامـج الفـاو التابـع للأمـم المتحـدة ممثـلاً في مـشروع العـون الغـذائي. وكان موظفـو الهيئـة يعملـون كمنتدبـين بالمـشروع خـلال المرحلتـين الأولى والثانيـة، وهـذا مـا أدى إلى العديـد مـن المشـكلات في المرحلتـين الأولي والثانيـة، بسـبب افتقـاد المـشروع إلى آليـات المراقبـة والمحاسـبة.

فيقول (أ.م):

«هيئـة تنميـة بحـيرة نـاصر كانـت بتديـر المـشروع وفشـلت»[85]. إلا أن الوضـع في المرحلـة الثالثـة كان أفضـل حـالاً، حيـث انفصـل موظفـو الهيئـة عـن المـشروع، مـما يشـير إلى انعـدام العدالـة في توزيـع المـوارد المخصصـة للمـشروع في مراحلـه المختلفـة. يقـول (س.أ) –أحـد سـكان المرحلـة الأولى-: «إحنـا عايزينهـم يعاملونـا معاملـة النـاس الـلي جابوهـم في المرحلـة التالتـة، يعنـي يعملولنـا جمعيـة زراعيـة وتسـليم أسـمدة.. مـع إن إحنـا مـن المرحلـة الأولى والمفـروض نتعامـل أحسـن منهـم أصـلًا»[86].

مايو2016

84 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 201

85 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو2016

86 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو2016

غياب الرقابة والمحاسبة:

يري الأهالي أن هذا الغياب الذي يكمن في آليات الرقابة والمحاسبة يهدد الحلم الذي تحملوا من أجله العديد والعديد من المصاعب التي كادت أن تودى بهم إلى الموت.

يقول (ي.أ):

«المفروض إننا أولى بالرعاية من غيرنا لإننا في الجبل.. إنما إحنا ماحدش بيبص لنا ولا بيهتم بينا»،[87] وذلك يعتبر تخليًا واضحًا من قبل مؤسسات الدولة عنهم، فهناك حصار شبه متعمد ويبدو أن إرادة ما تعمل على حصارهم. يقول (ف.م): «المشاكل والعقبات اللي جابوهالنا خلتني كرهت المكان وكرهت إني قعدت فيه وندمت إني جيت هنا، المشكلة إن ماليش مكان أرجع له يعني مجبر أعيش هنا. عايزين حد يبص لنا ويشوف حالتنا ويحاول يعدل من أوضعنا لأننا متبهدلين آخر بهدلة»[88].

وفي أحيان كثيرة، تحدث إعاقة لوصول بعض وسائل المساعدة إليهم، حتى لا يصل صوتهم بخصوص وضع الخدمات والمرافق التي تعتبر حق دستوري على الدولة أن تكفله لهم. كما أن محافظ أسوان يرفض ضم قرى العون الغذائي بأسوان إلى تبعية المحافظة؛ نظرًا لعدم اكتمال المرافق والخدمات والبنية الأساسية بها، مما سوف يشكل عبئًا على المحافظة[89] .

في عام 2015، صدق قائد قوات الدفاع الجوي- على إنشاء مدرسة ابتدائية بقرية جرف حسين بدلاً من المدرسة الحالية الآيلة للسقوط،[90] إلا أن هيئة تنمية بحيرة ناصر رفضت تخصيص قطعة أرض لبناء المدرسة بحجة أنها مملوكة لها، ولا يجوز بناء تلك المدرسة دون موافقتها كجهة مالكة للأرض.[91]

تعنت هيئة تنمية بحيرة ناصر:

ومن ناحية أخرى، امتنعت هيئة تنمية بحيرة ناصر عن تسليم الأهالي الشيكات الخاصة بالقرض الممنوح لهم منذ بداية التوطين، على الرغم من قيام الأهالي بتسديد تلك المستحقات المالية، وفوجئوا بمقاضاة الهيئة لهم بحجة عدم تسديد تلك الشيكات، وإصدار قرارات إزالة بحجة التعدي على أرض مملوكة للدولة.

87 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 2016

88 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 2016

89 مرفق رقم 17 رد محافظ أسوان لوزير التنمية المحلية

90 تقرير عز النوبي، «الزراعة: الدفاع الجوى تنشئ مدرسة ومنفذ بيع منتجات بقرى العون الغذائي بأسوان ، 29 نوفمبر 2015، اليوم السابع، https://goo.gl/XtW0yR

91 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو 2016

وما زاد الوضع سوءًا، حين فرضت هيئة تنمية بحيرة ناصر على المتوطنين التوقيع على عقد إيجار الأراضي والمنازل.

فيقول (م.ع):

«لما الناس رفضوا الموضوع ده (الإيجار) ابتدت الهيئة تتبع أساليب تانية ضد الأسر المتوطنة، بقت بتطاردهم. سنه تمانية وتسعين عملوا قرارات إزالة للمساكن بتاعتهم»[92]

ولما امتنع الأهالي، رافضين ذلك الإجراء غير القانوني، معتبرين أنهم قد جاءوا إلى تلك المنطقة على سبيل التوطين لا الإيجار، قامت الهيئة بإصدار قرارات إزالة للمنازل والأراضي، وأرسلت إنذارات[93] بحجة التعدي على ممتلكات الدولة، كما قامت بتحرير محاضر مخالفات بيئية تفيد بأن هؤلاء المتوطنون قاموا بزراعة أراضٍ شاطئية تحت منسوب مائة واثنين وثمانين مترًا فوق مستوى سطح البحيرة، في حين أن أراضي الأهالي تقع فوق ذلك المنسوب.

يقول (ع.ر):

«أنا بازرع في الأراضي الثابتة وبيني وبين البحيرة اتنين كيلو مكن ومواتير وخراطيم، وده ري متطور ومافيهوش تلوث بيئي والناس كلهم بيزرعوا بري متطور، ييجي منين التلوث البيئي لما بناخد السماد بالكيلو نحطه في السمادة ؟ وبعدين التلوث البيئي ده لو إحنا قاعدين على أرض شاطئية إنما احنا فوق منسوب مية اتنين وتمانين»[94].

تعنت وإهمال الدولة للأهالي:

يظهر جليًا مدى تعنت الدولة مع الأهالي المتوطنة. نستشهد بما حدث بقرية البفت التي كانت نموذجًا لقرى العون الغذائي في تسليم قطعة الخمسة أفدنة لكل أسرة والعمل بنظام ري العوامة، ففي سنة 1995 طالبتهم هيئة تنمية البحيرة بالتوقيع على عقود إيجار للأراضي والمنازل، وحين رفض المنتفعون ذلك قامت الهيئة بإيقاف العوامة، مما أدى إلى هلاك محاصيلهم الزراعية كما ساومتهم لتشغيل العوامة بسداد رسوم خمسمائة جنيه لكل قطعة أرض، ثم زادت المبلغ إلى ألف جنيه لكل قطعة أرض مما تسبب في اخراج بعض المزارعين من أراضيهم، حتى لم يتبق منهم سوى ست أسر من أصل خمس وأربعين أسرة. وقامت الهيئة بتحويل الأراضي المستصلحة للمزارعين بعد أن قامت بتطفيشهم إلى مفرخات سمكية، وهو ما يعد جريمة في حق الأراضي الزراعية، الأمر الذي تجرمه الدولة وتعاقب المرتكبين به، لما يسببه من تآكل للرقعة الزراعية المستصلحة.

92 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 2016

93 مرفق رقم 16 جزء من الإنذارات والقضايا

94 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 2016

يقول (أ.أ):

«طلبوا من الناس في قرية البفت يمضوا على عقود إيجار، الناس رفضت، قاموا معطلين لهم العوامة أربع خمس سنين، الزراعة نشفت والأشجار نشفت، كانوا زارعين مانجة وليمون، قامت الإدارة باعت الشجر الناشف لتجار الفحم وهدوا البيوت بتاعتهم، وكل ده تحت إشراف إدارة الشؤون القانونية، وطفشوا خمسة وأربعين أسرة، وماكتفوش بكده وراحوا عاملين أراضي اللي شردوهم أحواض سمكية»[95].

لم يقتصر إهمال الدولة في تحقيق التزاماتها التي أقرتها بالمعاهدات والاتفاقيات وخططها على ما سبق فقط، بل قامت بإهدار الأموال المخصصة للعديد من الاحتياجات الأساسية، مثل: المشاتل، التي أُنفقت عليها أموال طائلة لم يستفد منها أحد من المزارعين، حيث لم يصرف لهم أي شتلة زراعية، كما منع مسؤولو الهيئة المزارعين من زراعة أشجار بأراضيهم دونما سبب، على الرغم من إقرار اتفاقية العون الغذائي وخطة الحكومة بضرورة زراعة سبعين شجرة بالفدان الواحد؛ حتى تعود بعائد مجزٍ لهم يساعدهم في مشقة استصلاح الأراضي.

يقول (م.ن):

«بيقول لك انت مخلف عشان زارع شجرة أو نخلة في الأرض العالية ونص الاتفاقية بيقول المزارع يزرع نخيل ومانجة وبرتقان وليمون في الأراضي العالية، والشتلات دي مدفوع حقها للمشاتل عشان تتوزع على المزارعين كمنحة عشان يتزرع سبعين شجرة في الفدان»[96].

كما حُرِم المزارعون من الحصول على رؤوس ماشية من المشروع، وما حدث أن تم بيعها لغير المتوطنين، على الرغم من كونها منحة للمزارعين.

يقول (س.و):

«من اشتراطات المشروع إن الناس يجيلها حاجة تدعم موقفها المادي وتحسن من حالتها المعيشية فخصصوا مبلغ عشان يجيبوا بيه رؤوس ماشية، وكمان عشان يبقى فيه ثروة حيوانية، جابوا فعلاً غنم وجمال، بس سلموهم لناس مش مستديمة أو اتوزعت على المعارف الخاصة، والجاموس والبقر اتوزعوا على ناس تانيين غيرنا.. والدليل على ده لو حد بيقول إننا استلمنا قول له ورِيني العقد اللي استلمنا بيه المواشي، مفيش ولا مزارع متوطن هتلاقيه استلم»[97].

95 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 2016

96 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 2016

97 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية

إهمال الدولة للاتفاقية والمشروع:

لم تقم الدولة بدورها ولم تنفذ وعودها في اتفاقيات العون وخطط الحكومة من أجل استمرارية المشروع وتقديم الخدمات إلى الأهالي المتوطنة، إنما تعتبرهم الدولة جزءًا من مشروع التوطين فقط عند جمع المبالغ المالية منهم وهذا أكثر ما يثير سخط المتوطنين من الدولة.

يقول (هـ.م):

«في الخدمات يرموك لبعض وكل ما تروح لواحد يرميك للتاني، إنما في جمع الفلوس كل واحد يقول لك انت تبعي، المشروع ليه الإقساط بتاعة البيوت والمكن، لكن الهيئة عايزة تاخد إيجار على الأرض»[98]. كما إن الدولة تتبع معهم أسلوب التطفيش الممنهج. يقول (م.م): «الهيئة بتعمل معانا زي واحد بيدوس على جرح واحد مجروح عشان يطفشه، إحنا شوفنا الكفر بعينينا»[99].

بينما تقوم الدولة بتوفير كل الإمكانيات للشيخ حمود الصالح المستثمر السعودي بجرف حسين، إذ توفر له الدعم في جميع مستلزمات وخدمات الزراعة من: سماد، ووقود، وبنية أساسية، وغيرها من خدمات، بينما يُحرم منها فقراء المزارعين من المتوطنين الذين هم بالتأكيد أولى منه بالحصول على دعم من الدولة.

يقول (خ.م):

«هو بيتعامل كمستثمر وأنا بتعامل كمجرد مزارع، هو بيدوله دعم قد كده، ده بياخد بالترلات كيماوي مدعوم وبترول وكل حاجه مدعومة، وإحنا ولا الهوا»[100].

ويقول (م.ن):

«أنا مفيش حاجة بتوصل لي، إنما المزارع اللي عند المستثمر السعودي بتوصل له حصة الجاز كل يوم مدعمة، القمح وزارة الزراعة بتشرف عليه وبتيجي عربية تشرف على القمح والبطاطس والبرسيم. واخد راحته في الزراعة، القمح بيوديه مطاحن أسوان وبيزرع كنتلوب تصدير والبطاطس برضه بيصدرها والبرسيم كمان، وبيتصدر للسعودية والإمارات»[101].

في أبريل 2016

98 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو2016

99 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو2016

100 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 2016

101 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 2016

ولم يقتصر التمييز عند هذا الحد، بل تملك المستثمر السعودي ألف فدان، وأربعة آلاف فدان كحق انتفاع لمدة تسعة وخمسين عامًا وذلك في مقابل خمسين جنيهًا سنويًا للفدان. فقط لا غير

يقول (س.ي):

«أنا كمتوطن تعبت نفسي وفي الآخر تقول لي ادفع إيجار والسنة الجاية ممكن مالقكش، يعني أنا أدفع إيجار تلتميت جنيه أو خمسميت جنيه وفي الآخر يقولولي مالكش عندنا حاجة، طيب المستثمر واخد الفدان بخمسين جنيه في السنة وماحدش زود عليه، مع إنها نفس الأرض ونفس المكان»[102]

كما ترفض الدولة تغيير محل إقامة أهالي التوطين إلى قرى العون الغذائي، بدون إبداء أسباب لذلك.

ب- تقييم المشروع:

مما سبق ذكره، عن ما كان مخططًا أن يحققه مشروع التوطين، وفقًا لخطط الدولة والاتفاقيات الدولية التي أقرت بالعديد من الأهداف المليئة بالتطلعات، والطموح في تعزيز الأمن الغذائي، وتوفير الدعم للفقراء والمعدومين وعمال مراكب الصيد من جميع أنحاء الجمهورية، ورفع مستويات حياتهم وتوفير حياة كريمة لهم، لكن في واقع الأمر لم يحقق المشروع أي شيء من أهدافه التي تم إعلانها، بل أهدر أموالاً طائلة دون تحقيق الهدف المنشود منه. لا خدمات، ولا مرافق، ولا بنية أساسية. والخدمة الموفرة تعتبر صورية وليست حقيقية، فهي في الأغلب خاوية على عروشها، حيث إن وجدت الخدمة فلا توجد المقومات اللازمة حتى تقدم على أكمل وجه للمتوطنين. تخلت الدولة عن مشروع العون الغذائي، على الرغم من أنه مشروع قومي، ولو كان نُفِّذ كما كان ينبغي وفقًا لخطط الحكومة، لأنقذ مصر من العديد من الأزمات التي تواجها، مثل: النقص الشديد في الغذاء، مما يهدد الأمن الغذائي بمصر.

في عام 2010، أصدر الجهاز المركزي[103] للمحاسبات[104] تقريرًا يشير إلى أنه بعد مرور سبعة وعشرين عامًا، لم يُنفذ ما يتجاوز 2% من المستهدف إنجازه من مبان، أو إنشاءات بالقرى، أو عمليات استصلاح، في هذا المشروع. بل أصبح الوضع، مجموعة

102 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو2016

103 عز النوبي، كارثة بالصور.. تقرير حكومي يكشف تدمير 4 قرى وتشريد 450 أسرة بأسوان.. اتهامات لـ6 وزارات بالإهمال في مشروع العون الغذائي ببحيرة ناصر.. والأهالي: تركونا للموت والهلاك وعقارب الصحراء، اليوم السابع، 16-10-2015 http://www.youm7.com/story/2015/10/16/%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%A8%D8%A8%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%A8%D8%A8%D8%AD%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1-2391208/

104 يفتح ملفات الفساد في مشروع العون الغذائي بأسوان والبحر الأحمر التي لم يستفيد منها إلا لصوص المال العام، الأخبار المسائي، نشر يوم 7-5-2015 http://www.masress.com/msaeya/151420

من المواطنين هناك بلا خدمات تعليمية، أو صحية، أو أي مظاهر معيشية، على الرغم من المبالغ الطائلة التي أُنفقت على مشروع العون الغذائي ببحيرة ناصر، مما دفع بعض المواطنين إلى هجرها، والبعض الآخر قرر البقاء على الرغم من الظروف القاسية التي يصعب تحملها؛ أملًا منهم في تحسن الأوضاع وحل مشكلاتهم .

وفي عام 2014، أصدرت النيابة الإدارية تقريرها عن اللجنة التي قامت بالتحقيق في حقيقة ما تم بقرى العون الغذائي ببحيرة ناصر بشأن القضية رقم 610 لسنة 2014 أول أسوان[105]، والقضية رقم 56 لسنة 2015 أول أسوان. وتشير تحقيقات النيابة الإدارية وفقًا لتقرير مدير مدرية الزراعة رقم 35 في2015، إلا إن المساحة المقدرة بقرية البفت بجرف حسين تقدر بمائة وخمسين فدانًا، والمساحة المزروعة تقدر بثلاثين فدانًا، أما باقي المساحة فمعظمها بور لعدم توافر مياه الري، وقد هجر معظم أصحابها تلك الأراضي؛ وذلك لأن أنابيب الري وماكينة رفع المياه من البحيرة متهالكين. وتقدر مساحة الأراضي بقرية بشاير الخير بثلاثمائة وخمسين فدانًا، والمساحة المزروعة تقدر بمائة وستة وثمانين فدانًا؛ وذلك لنفس الأسباب السابق ذكرها. كما تعاني قرية توماس وعافية من نفس المشكلة السابقة، كما أن الصرف الصحي لقرية بشاير الخير يوجد به طفح بكل شوارع القرية. كما أن السيارات متهالكة وتعرض الأشخاص للخطر وخاصة الأطفال؛ لأنها مكشوفة وغير مغطاة. ولا توجد سوى ماكينة إنارة واحدة، وكثيرة التعطل. ولا يوجد سوى مخبز واحد لإنتاج الخبز به مكنة إنارة وحيدة، عندما تتعطل لا يجد المزارعين خبزًا. وقد تبين وجود مخالفات من قبل المسؤولين لهيئة تنمية بحيرة ناصر بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، وتمثلت في: (هدم منازل المزارعين بقرية جرف حسين على الرغم من صرف منحة بنحو ألف وخمسمائة جنيه تسدد على عشر سنوات مما يؤدي إلى إهدار المال العام - عدم اتخاذ إجراءات استباقية قبل تعطل ماكينة الري مما أدى إلى إتلاف الزراعات - عدم تنفيذ تعليمات السيد محافظ الإقليم بحصر المزارعين بالزراعات الشاطئية وإعطائهم أراضي مستديمة، مما جعل المزارعين يقومون باستصلاح الأراضي على حسابهم - مكينة الري الرئيسية متهالكة ودائمة التعطل - إهمال جسيم وتقصير في أداء الخدمات من قبل موظفي مشروع خلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة - إزالة كافة المباني بقرية البفت من منازل ومنشآت على الرغم من خصم تكلفتها من الأهالي).على الرغم من معاناة المتوطنين وتخلي الدولة عنهم وعن تنفيذ المشروع، إلا إنهم أخذوا على عاتقهم تحمل كل العقبات، وضحوا بالغالي والنفيس من أجل إنجاح هذا المشروع القومي؛ إيمانًا منهم بدورهم الجليل في تنفيذ خطة الدولة في تنمية المنطقة، حتى ولو بجهودهم الذاتية والاستدانة لتأمين الغذاء لأبنائهم، وبذل كل ما في طاقتهم لتحقيق ذلك. هذا الدور البطولي للمتوطنين هو ما حافظ على استمرار المشروع حتى الآن، وإنتاجهم العديد من المحاصيل الزراعية التي توجد في أسواق الخضراوات والفاكهة بمصر، والتي تمتاز بالجودة العالية.

105 مرفق رقم22 صورة ضوئية لجزء من ملف قضية 610 لسنة 2014، وقضية 56 لسنة 2015

من أهم مطالب أهالي التوطين أن يتم تمليكهم أراضيهم، واستكمال البنية الأساسية، وتوفير الخدمات التي تجعلهم قادرين على الاستمرار في دعم الدولة في مشروع التنمية القومية.

فيقول (ن.و) :

«إحنا عايزين نعمر البلد بس مش عارفين»[106].

لذا يجب على الدولة رد الجميل لأهالي التوطين لوقوفهم معها في مسيرتها التنموية، ورفع الظلم والمآسي عنهم، وتشجيعهم في استصلاح أراضيهم، وتعزيز الأمن الغذائي لمصر حتى تكلل سنوات كفاحهم بعائد منصف لما مروا به من مآسي يصعب على أحد تحملها.

7- معاناة ومقاومة أهالي العون:

يعاني أهالي قرى العون الغذائي حول بحيرة ناصر من حصار يتمثل في معاناتهم جراء انعدام الموارد والخدمات من ناحية، والفساد الإداري من ناحية آخري، أضف إلى ذلك الفقر الذي جعل من التفكير في ترك أراضيهم والعودة إلى بلادهم التي جاءوا منها من المستحيل، فقد باعوا ما امتلكوه كي يعمروا تلك الأرض آملين في أن تلتزم الدولة بالاتفاق المبرم، والذي رأوا فيه مستقبلهم ومستقبل أبنائهم. وقد تقدم الأهالي بالعديد من الشكاوى لمحافظ أسوان، ومجلس الوزراء، واختزلها المسؤولون في وعود وتصريحات إعلامية لم تنفذ على أرض الواقع.

مازال الأهالي يعيشون نفس المعاناة، وما نعتقده أن بداية الحل لتلك الأزمة هو إعادة هيكلة هيئة تنمية بحيرة ناصر، أو تفويض جهة أخري لإدارة المشروع، على أن تكون العدالة والشفافية هي الأساس في إدارة الأزمة.

يقول (س.ع):

«الهيئة دي مش نافعة، ولو كانت نافعة كانت نجحت من زمان وخلت المشروع ده فوق الخرافي وعملنا إنتاج ضخم من عشرين سنة، مادام ماعملوش كده، هايعملوه دلوقتي؟ إذا كان مافلحوش الأرض من سبعة وعشرين سنة هايفلحوها دلوقتي؟ المسؤولين مادام ابتدوا في الخراب والمخالفات الجسيمة وإهدار المال العام، يبقى إنسى»[107] .

صدرت في الآونة الأخيرة العديد من القرارات الرئاسية والتصريحات الوزارية حول مجهودات الدولة من أجل زيادة الرقعة الزراعية من خلال عدة مشاريع، أهمهما: مشروع المليون ونصف فدان الذي أعطى الرئيس عبد الفتاح السيسى إشارة

106 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أغسطس 2016

107 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 2016

البدء في تنفيذه خلال ديسمبر 2015، باعتباره أحد المشروعات القومية الكبرى الذي يعمل على زيادة الرقعة الزراعية بنسبة 20% ويساهم في تضييق الفجوة الغذائية،[108] وكثيرًا ما انتشرت تصريحات المسؤولين بشأن تلك المشاريع التي من شأنها علاج الأخطاء وبناء مستقبل حديث للأجيال القادمة، إلا أن مشروع قرى العون الغذائي لتوطين المصريين حول بحيرة ناصر مثال حي صارخ لإهدار الحقوق، والتناقض الواضح بشدة في المنابر الإعلامية. فكان الأجدر على الدولة بدلًا من أن تعمل -ممثلة في هيئة تنمية السد العالي- على تطفيش هؤلاء الأهالي، وإهدار حقوقهم، كان عليها استثمار مواردهم البشرية والقدرة على التكيف والإنتاج في ظل طبيعة قاسية، في تنمية الدخل القومي لمصر، خاصة وأنهم بالفعل قد قطعوا طريقًا طويلًا من أجل استصلاح تلك الأراضي وزيادة الإنتاج الزراعي.

يقول (ع.س):

«أنا طرحت الفكرة اللي عايز أنفذها على رئيس الهيئة نفسه، أنا شايف إن بدل ما بيعملوا كده وبيطفشوا الناس ويشيلوا ذنبهم، استغلوا الناس وساعدوهم ينتجوا حبوب وغلال ولحوم وأعلاف، والدولة دلوقتي محتاجة قمح وذرة شامي وأعلاف وغيرهم عشان المواشي، وإحنا منطقتنا دي ممكن يبقى فيها مليون راس ماشية، ساعدوا الناس دي عشان ننتج إنتاج قومي»[109].

ويظل سؤال المتوطنين في تلك القرى المنكوبة على حد وصفهم، من يستجيب لاستغاثاتهم العاجلة وشكواهم العديدة دون أن تعود تلك الشكاوى بمزيد من التعنت والحصار كنوع من العقاب، وكأن المطالبة بالحقوق جريمة يعاقب عليها القانون ؟ أم أن حقوقهم ستبقى مهدرة لأنهم لا يتمتعون بمراكز اجتماعية جيدة؟

يقول (ع.م):

«أحنا اشتكينا في جميع أنحاء الجمهورية ومفيش فايدة، عشان أجيبهالك من الآخر كده أنا لو اشتكيت هايعاملوني زي ما هايعاملوا الدكتور ؟ الدكتور هايتحقق في اللي بيشتكي فيه، إنما أنا راجل فلاح ماليش تمن. حقي فين ؟ أنا لما روحت بلغت ماحصلش حاجة، وبالعكس الوضع بقى أسوأ والضغط زاد»[110].

وبالرغم من ذلك الضغط الأمني غير القانوني تجاههم، يبقي هؤلاء المتوطنون حول بحيرة ناصر مصرين على حقهم في تملك تلك الأراضي على سبيل الملكية

108 هند مختار،»الحكومة تعلن انتهاء إجراءات إنشاء الريف المصري لتنمية الـ1.5مليون فدان»، 31 ديسمبر 2015، اليوم السابع، https://goo.gl/fbKO4x ، أش أ، ««الوزراء» يصدر قرارا بتشكيل لجنة لمتابعة مشروع المليون ونصف المليون فدان»، 21 يونيو 2016، شبكة الإعلام العربية، http://goo.gl/XtqP0P

109 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل 2016

110 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو2016

كما نصت الاتفاقيتين التي صدر بهما قرار جمهوري رقم 198 لسنة 1985، وقرار جمهوري رقم 133 لسنة 1988لاالانتفاع، مطالبين الدولة بتطبيق قانون العدالة، لا قانون الكيل بمكيالين.

يقول (ص.أ):

«ملكية الأراضي دي من حقنا كناس متوطنين هنا، إشمعنى القانون بيتطبق لما يبقى على الدولة ضرر بس، ولما يكون فيه منفعة لينا بننسى القانون ؟ فين دولة القانون اللي بيقولوا عليها؟ « [111]

وعلى الرغم من أن احتجاجات الفلاحين تعتبر شبه معدومة بالتناسب مع الاحتجاجات العمالية نظرًا لصعوبة ترك المزارعين أراضيهم حتى لا تتلف زراعاتهم، إلا أنهم طالبوا بحقوقهم المشروعة بكافة الطرق السلمية والقانونية. لقد قدم أهالي التوطين العديد من الشكاوى[112] إلى كبار المسؤولين، مثل: وزير الزراعة، ومحافظ أسوان، ومجلس الوزراء، ومجلس الشعب، والنيابة الإدارية، ورئاسة الجمهورية. بالإضافة إلى الاعتصامات والإضرابات، ولكن ما من مستجيب لأدنى حقوقهم التي تمكنهم من حياة كريمة، بل يكون الرد على مطالبهم بالملاحقة أمنيًا وقضائيًا.

فيقول (ك.س):

«إحنا لجأنا لكل الطرق السلمية اللي ممكن نمشي فيها، وكله بالقانون، كله بيوصلك لمستوى معين وبعدين يرجعك تاني يتداس على دماغك. يا إما ترضى بالأمر الواقع يا تتداس»[113].

كما تعد من أكبر الأزمات التي تواجه المتوطنين: التضييق الأمني ومطاردتهم كالمجرمين والخارجين عن القانون، فيتعرضوا للسجن على جرائم لم يقترفوها، فجريمتهم الوحيدة هي استجابتهم للدولة في التنمية وتوفير الأمن الغذائي لمصر، وقد أدت تلك الملاحقة لشعور المتوطنين بالمهانة وقلة الكرامة أمام ذويهم ببلادهم الأصلية.

111 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو2016

112 مرفق رقم 19صورة ضوئية لبعض شكاوي أهالي التوطين

113 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو2016

يقول(ع.م):

«الحملات الأمنية لما كانت بتيجي كان فيه ناس بتنزل في المياه عشان خايفين يقبضوا عليهم، وفيه ناس تبقى تحت العبل، واللي كان عامل له خندق تحت أول ما يشوف عربية غريبة يلزم الخندق بتاعه. مرة واحد جري منهم ودخل في زرعة بتنجان كبيرة اتلسع هان عليه إنه يموت ولا إن بتوع الهيئة يمسكوه»[114]

يقول (م.ن):

«الشرطة من أيام مبارك وإحنا بيجيلنا زوار الليل، وجالنا كسرة نفس بين أهالينا. إحنا بنتعامل على إننا سارقين أموال الدولة، الهيئة مبينة ده، مع إن تبص للحقيقة تلاقي إن أنا اللي بازرع وأنا اللي باتعب، أنا مش حرامي.. أنا اللي بدعم الدولة، بس الهرم مقلوب من فوق لتحت»[115].

من متوطنين لمستأجرين:

وفي عام 2006، أصدرت هيئة تنمية بحيرة ناصر المنشور رقم 105 لسنة 2006[116] الذي ينص على «كل من يرغب أرض بمنطقة بحيرة ناصر يجب عليه أن يتعاقد مع الهيئة»، مما يحول أهالي التوطين من متوطنين إلى مستأجرين، الأمر الذي أدى إلى سخط وغضب أهالي التوطين واعتصامهم بمقر مشروع العون الغذائي بأسوان وإعلان ستة من المتوطنين الإضراب عن الطعام[117].

وفي عام 2014، قام الأهالي بتقديم شكوى إلى رئاسة الجمهورية التي حولت الشكاوى إلى النيابة الإدارية للتحقيق فيها، وذلك لانقطاع مياه الري وإرسال الهيئة للمزارعين إنذارات.

فيقول (م.ن):

« تقدمنا بعدة مذكرات للدكتور على حزين مدير المشروع وأيضا ذهبت دون جدوى وأخيرا تقدمنا للسيد اللواء محافظ أسوان، بسبب نقص المياه وعدم تشغيل الماكينات في المواعيد المقررة الأمر الذى تسبب في تلف المزروعات»[118]

114 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل2016

115 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو2016

116 مرفق رقم 20 صورة ضوئية لمنشور 105 لسنة 2006

117 مرفق رقم 21 صورة ضوئية من محضر الإضراب

118 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل2016

فشكلت النيابة الإدارية لجنة مكونة من الجهات المختصة لمعرفة حقيقة الأمر، وأصدرت تقريرها بملف قضية رقم 610 لسنة 2014 وقضية رقم 56 لسنة 2015،

فيقول (أ.ع):

« عشان قطع المياه وإرسال الهيئة إنذارات رحت كاتب فاكس لرئاسة الجمهورية أتحولت لهيئة الرقابة الإدارية ورحت مشتكي للنائب العام في القاهرة ورحت مشتكي في النيابة الإدارية في مجمع المحاكم والنيابة الإدارية في القاهرة برده»[119]

ويقول (س.ع):

« هيئة الرقابة الإدارية طلعتلي لجنة مكونة من الري ومن البيئة والكهرباء والزراعة وجه هنا مشينا وتمام التمام شافوا كل حاجة وطلعوا في التقرير 610 لسنة 2014 بيقول كالتالي بيوت أيله للسقوط مواصفات الري غير مطابقة للمواصفات شبكه الري تالفة المكن متهالك لا يصلح لأي استعمال وان الأرض بور عشان مفيش ليها مياه «[120].

الحقوق المستحقة لأهالي العون:

طبقًا للدستور المصري، وطبقًا للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ووفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الموقعة عليه الدولة المصرية[121]، هذه هى حقوق أهالي مشروع العون الغذائي حول بحيرة ناصر ومطالبهم كما ذكرها الاهالي خلال إجراء البحث الميداني، والتى تم تجميعها في تلك الفقرة والموضح سياقها وأسبابها ونتائجها في التقرير، هذا بالإضافة إلى الحق المجتمعي في محاسبة المسؤولين عن كل ذلك التقصير والفساد في حق تلك القرى، وخصوصًا المسؤولين عن تنفيذ وإدارة هذا المشروع.

- **تمليك أهالي العون لأراضيهم**
- **إيقاف الملاحقة القانونية للأهالي وتسوية أوضاعهم القانونية مع هيئة بحيرة ناصر ومع مشروع العون**
- **تسوية لمشاكل الشيكات وإيصالات الأمانة السابق ذكرها**
- **وقف هدم المنازل وتعويضهم عن ما لحق بهم من أضرار ومساندتهم لإعادة بناء منازلهم**

119 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في أبريل2016

120 مقابلة قام بها فريق عمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع أحد الأهالي، أثناء الزيارة الميدانية في مايو2016

121 مرفق مقارنة بينهم ونصوصهم في المرفقات

- **بنـاء الآبـار وتشـغيلها «حيـث تـم إقامـة أربعـة عـشر بـئرًا، تكلفـة الواحـد مليـون جنيـه مـصرى ولم يتـم تشـغيلها أو اسـتغلالها**

- **حل مشكلة المياه وتوفير مصادر مياه صالحة للشرب للأهالي**

- **بناء الطرق الآمنة. حيث:**

- الطريـق مـن قريـة كلابشـة إلى أسـوان: مائـة وخمسـة وتسـعون كـم منهـا خمسـة وأربعـون كـم غـير ممهديـن (مـدق)
- الطريـق مـن قريـة بشـاير الخـير إلى أسـوان: مائتـان وخمسـة وعشرون كـم منهـا خمسـة وسـبعون كـم غـير ممهديـن (مدق)
- الطريـق مـن قريـة تومـاس وعافيـة إلى اسـوان: مائتـان وخمسـة وأربعـون كـم منهـا خمسـة وأربعـون كـم غـير ممهديـن (مـدق)
- حـل مشـكلة مرشـح الميـاه التابـع لهيئـة تنميـة البحـيرة الـذي أُنشـئ مـا بـين عامـى 1998 و1999 وموقعـه بجـوار أحـواض مفرخـه السـمك كـما أنـه لم يـؤد دوره بالشـكل المرجـو منـه
- توفير المواصلات العامة
- توفـير الخدمـة الصحيـة للمواطنـين، التـي تعتـبر شـبه منعدمـة لمواطنـي قـرى العـون
- توفـير التعليـم، حيـث لا توجـد إلا مدرسـة وحيـدة لمرحلـة التعليـم الأسـاسي فقـط والدراسـة بهـا ثلاثـة أيـام فقـط بالأسـبوع
- توفـير الكهربـاء، وحـل مشـكلة تعطـل مواتـير العوامـة بشـكل متكـرر، بالإضافـة إلى وجـوب تغيـير موقعهـا إلى موقـع أعمـق بالبحـيرة
- إنشـاء جمعيـات زراعيـة فعالـة للمتوطنـين لتوفـير احتياجاتهـم الزراعيـة